نفاذ

من مدى

العدد ٢٣
اكتوبر ٢٠٢٣

www.mada.org.qa

مشهد سياسة النفاذ الرقمي في دولة قطر وخارجها

التكنولوجيا المساعدة وتقديم الرعاية لمرضى الخرف
عدد من الاعتبارات الاجتماعية وانعكاسات السياسة
صفحة ٨

نظرة شاملة على مراقبة حقوق الإعاقة
دراسة حالة الجزء الشمالي من قبرص من قبل لجنة رصد حقوق ذوي الإعاقة في جامعة الشرق الأدنى
صفحة ١٦

تقييم إمكانية النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المؤسسات العامة القطرية
دور أداة مرصد في تعزيز الشمولية والاستدامة
صفحة ٤٠

ISSN 0278-9914
9 770278 991447

رؤساء التحرير
مها المنصوري
مركز مدى، قطر

أماني علي التميمي
مركز مدى، قطر

أشرف عثمان
مركز مدى، قطر

هيئة التحرير
أميرة ذويب،
مركز مدى، قطر.

آمنة محمد المطوع،
مركز مدى، قطر.

هيئة المراجعة
أحلام أصيلة،
مركز الدراسات العليا الصناعية، رانس، فرنسا.

أحمد تليلي،
معهد التعلم الذكي بجامعة بكين للمعلمين، الصين

الدانة أحمد المهندي،
مركز مدى، قطر

عليا جمال الكثيري،
مركز مدى، قطر.

الجازي الجبر،
مركز مدى، قطر.

آمنة محمد المطوع،
مركز مدى، قطر.

دينا آل ثاني،
جامعة حمد بن خليفة، قطر.

فخرية ألتيناي،
جامعة الشرق الأدنى ، الجزء الشمالي من قبرص.

فتحي السالمي،
جامعة جدة، المملكة العربية السعودية

هيفاء بن الحاج،
جامعة قطر، قطر.

هاجر شلغومي،
المركز الكندي للتنوع والشمول، كندا.

هناء ربوش،
المعهد العالي للإدارة، سوسة، تونس.

محمد كثير خريبي،
مركز مدى، قطر.

أسامة الغول،
مركز مدى، قطر.

سامية كوكي،
كليات التقنية العليا، الإمارات العربية المتحدة.

توفيق الحضرمي،
جامعة نوتنجهام ترينت، المملكة المتحدة.

زياد بويدة،
جامعة كارلتون، أوتاوا، كندا.

نـــفـــاذ
من مدى

العدد ٢٣
اكتوبر ٢٠٢٣

الرقم الدولي الموحد للدوريات (النسخة الرقمية): 2789-9152
الرقم الدولي الموحد للدوريات (النسخة المطبوعة): 2789-9144

إعادة استخدام الحقوق وأذونات إعادة الطباعة
"نفاذ "هي مجلة متاحة للجميع. يُسمح بالاستخدام التعليمي أو الشخصي لهذه المواد بدون رسوم ، بشرط أن يكون هذا الاستخدام: 1) غير هادف للربح 2) يتضمن هذا الإشعار والاقتباس الكامل للعمل الأصلي في الصفحة الأولى من النسخة و 3) لا يلمح هذا الإشعار إلى مصادقة مركز مدى على أي من منتجات أو خدمات الطرف الثالث. يُسمح للمؤلفين وشركاتهم بنشر النسخة المقبولة من "نفاذ "على خوادم الويب الخاصة بهم دون إذن ، بشرط أن يظهر هذا الإشعار والاقتباس الكامل للعمل الأصلي على الصفحة الأولى من النسخة المنشورة. إن النسخة المقبول استخدامها هي النسخة التي تمت مراجعتها من قبل المؤلف لإضافة اقتراحاته بعد المراجعة، ولكن ليس النسخة المنشورة من قبل مركز مدى والتي قام المركز بتدقيقها وتحريرها وتنسيقها. لمزيد من المعلومات، يرجى زيارة: https://nafath.mada.org.qa. يجب الحصول من مركز مدى على إذن بإعادة طباعة / إعادة نشر هذه المواد لأغراض تجارية أو دعائية أو ترويجية أو لإنشاء أعمال جديدة لإعادة البيع أو إعادة التوزيع.

نفاذ© 2023 من مركز مدى برقم ترخيص CC BY-NC-ND 4.0

مركز "مدى"

مركز "مدى" – مركز التكنولوجيا المساعدة في قطر، مؤسسة خاصة ذات نفع عام تأسست عام ٢٠١٠ كمبادرة لتوطيد معاني الشمولية الرقمية وبناء مجتمع تكنولوجي قابل للنفاذ لذوي الإعاقة. وقد أصبح مدى اليوم مركز الامتياز في النفاذ الرقمي باللغة العربية في العالم.

يعمل المركز عبر شراكات استراتيجية ذكية على تمكين قطاع التعليم لضمان التعليم الشامل، وقطاع المجتمع ليصبح أكثر شمولاً من خلال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وقطاع التوظيف لتعزيز فرص التوظيف والتطوير المهني وريادة الأعمال للأشخاص ذوي الإعاقة.

ويحقق المركز أهدافه من خلال بناء قدرات الشركاء ودعم تطوير واعتماد المنصات الرقمية وفق المعايير العالمية للنفاذ الرقمي وتقديم الاستشارات ورفع الوعي وزيادة عدد حلول التكنولوجيا المساعدة باللغة العربية عبر برنامج مدى للابتكار، وذلك لتمكين تكافؤ الفرص لمشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في المجتمع الرقمي.

حول نفاذ

"نفاذ" هي دورية يصدرها مركز مدى باللغتين العربية والإنجليزية كل ثلاثة أشهر تهدف لتكون مصدر المعلومات الرئيسي حول أحدث التوجهات والابتكارات في مجال نفاذ تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وانطلاقاً من دورها كنافذة للمعلومات عبر العالم تسلط دورية نفاذ الضوء على العمل الرائد الذي تم في مجال تلبية الطلبات المتزايدة على حلول وخدمات نفاذ تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتكنولوجيا المساعدة في قطر والمنطقة العربية والعالم.

المحتويات

الصفحة ٠٨
التكنولوجيا المساعدة وتقديم الرعاية لمرضى الخرف
عدد من الاعتبارات الاجتماعية وانعكاسات السياسة

سوزان حماد، دينا آل ثاني

الصفحة ١٦
نظرة شاملة على مراقبة حقوق ذوي الإعاقة
دراسة حالة الجزء الشمالي من قبرص من قبل لجنة رصد حقوق ذوي الإعاقة في جامعة الشرق الأدنى

فخرية التيناي، زهرة التيناي، دودو أوزكوم، مقدس سكالي ديميروك، ناظم برجل، شاهين أكداج، كان أيار، عمران دومان، مينيل تشيليبي، إنجي جينش، سيزار كانبول.

الصفحة ٢٦
التكنولوجيا المساعدة والصحة العقلية

حمد السناوي

الصفحة ٣٢
أهمية سياسات النفاذ الرقمي في تعزيز الشمولية والتنوع

مريم الجابر

الصفحة ٤٠
تقييم إمكانية النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المؤسسات العامة القطرية
دور أداة مرصد في تعزيز الشمولية والاستدامة

أشرف عثمان

الصفحة ٥٢
مشهد سياسة النفاذ الرقمي في دولة قطر

آمنة المطوع

دعوة مفتوحة لتقديم المقالات

"نفاذ" هي مجلة متاحة للجميع تنشر مساهمات بحثية أصلية في مجال النفاذ وسهولة الاستخدام وتشكل مصدر المعلومات الرئيسي لنشر الحقائق حول أحدث الاتجاهات والابتكارات في مجال النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة والمتقدمين في السن. وتركز "نفاذ" على البحوث النظرية والمنهجية والتجريبية ذات الطبيعة التكنولوجية إضافة إلى تلك التي تتناول النفاذ العادل والمشاركة الفعالة لجميع المواطنين في مجتمع المعلومات.

المواضيع ذات الصلة

تشمل الجوانب والمواضيع المهمة التي تتم مناقشتها في "نفاذ" (على سبيل المثال لا الحصر):

- المبادئ التوجيهية للنفاذ.
- الألعاب القابلة للنفاذ.
- الواجهات القابلة للتكيف والتعديل.
- تكنولوجيا الإدخال / الإخراج البديلة والمعززة.
- تطبيقات التكنولوجيا المساعدة المتنوعة.
- البنى المعمارية التكنولوجية وأساليب التطوير وأدوات النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- التصميم الشامل والتعليم والتدريب على إمكانية النفاذ.
- تقييم إمكانية النفاذ وسهولة الاستخدام وتجربة المستخدم.
- التطبيقات والبيئات المساعدة المبتكرة وحلول النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- التوطين.
- تصميمات جديدة للصغار والمتقدمين في السن والأشخاص ذوي الإعاقات المختلفة.
- الحلول التكنولوجية وأجهزة ومنصات واستعارات التفاعل الجديدة.
- الحلول التكنولوجية القابلة للتخصيص الشخصي والمنتجات والخدمات الشخصية.
- عناصر البرمجة الذكية والمدن الذكية والبيئات الذكية.
- النفاذ إلى الويب.

بالإضافة إلى ما سبق، فإنه يمكن لنفاذ استضافة إصدارات خاصة ومراجعات كتب ورسائل إلى المحرر وإعلانات (مثل المؤتمرات والندوات والعروض التقديمية والمعارض والتعليم والمناهج والجوائز وبرامج البحث الجديدة) والتعليقات (على سبيل المثال حول السياسات أو التشريعات الجديدة).

لماذا تنشر مقالتك معنا؟

تم تسجيل "نفاذ" وفهرستها بواسطة معرِّف الوثيقة الرقمي. وتحتوي جميع الإصدارات على الرقم الدولي الموحد للدوريات عبر الإنترنت والنسخ المطبوعة.

لتقديم مشاركة، يرجى زيارة:
https://nafath.mada.org.qa/submit-your-paper/
أو يمكنكم إرسالها مباشرة إلى المحررين عبر البريد الإلكتروني:
nafath@mada.org.qa

التكنولوجيا المساعدة وتقديم الرعاية لمرضى الخرف

عدد من الاعتبارات الاجتماعية وانعكاسات السياسة

سوزان حماد
مستشار أبحاث وتقييم مستقل
محاضر مساعد في علم الاجتماع،
جامعة نورثويسترن، قطر
suzanne_hammad@yahoo.com

دينا آل ثاني
تكنولوجيا المعلومات والحوسبة، كلية
العلوم والهندسة، جامعة حمد بن
خليفة، الدوحة، قطر
dalthani@hbku.edu.qa

الملخص

تسهل الابتكارات التكنولوجية إلى حد كبير تحقيق الرغبة المتزايدة للمتقدمين في السن في التقدم في العمر في أماكن مألوفة لهم أي ضمن المجتمع والأسرة والبيت. وقد تم تصميم حلول التكنولوجيا المساعدة الذكية (IATs) لتخفيف العبء على العائلات وأنظمة الرعاية الصحية مع تحسين نوعية الحياة والعيش المستقل للأشخاص المصابين بالخرف. وتبحث هذه المقالة في مدى استعداد المجتمعات لقبول استخدام هذه الحلول مع المتقدمين في السن. كما تحدد المقالة بعض الاعتبارات الاجتماعية الرئيسية التي ينبغي فهمها بشكل أفضل من أجل تخفيف العوائق التي تعترض استخدام التكنولوجيا المساعدة من منظور المستخدم النهائي والمجتمع. وتقترح المقالة أيضاً التدخلات السياسية التي يمكن أن تعزز قبول واستخدام حلول التكنولوجيا المساعدة الذكية لفائدة المتقدمين في السن مع مراعاة المواقف الاجتماعية والثقافية السائدة لا سيما في المجتمعات العربية الإسلامية مع الاستفادة من التجارب العالمية.

المقدمة

بسبب الطبيعة التعجيزية التدريجية لمرض الزهايمر والخرف المرتبط به (ADRD) سيفقد المصابون به تدريجيًا قدرتهم على أداء المهام اليومية العادية. وتتفاقم هذه التحديات بسبب الاتجاهات العالمية المتمثلة في خفض نسب مقدمي الرعاية إلى المرضى من جهة والتحديات المالية واللوجستية المفروضة على أنظمة الرعاية الصحية الوطنية من جهة أخرى (Ienca et. al, 2017; Prince et. al, 2015). ومع تزايد رغبة المتقدمين في السن في التقدم في العمر في أماكن مألوفة لهم بين أفراد مجتمعهم وأسرتهم وفي منزلهم، تسمح الابتكارات التكنولوجية بتمكين أولئك الذين يعانون من مرض الزهايمر والخرف المرتبط به من البقاء في منازلهم لأطول فترة ممكنة (Diaz-Orueta & Konstantinidis, 2020.حيث يتم تصميم هذه التكنولوجيا بهدف دعم العائلات وأنظمة الرعاية الصحية وتحسين نوعية الحياة وتعزيز العيش المستقل للأشخاص المصابين بهذا المرض. ووفقًا لمنظمة الصحة العالمية (WHO)، سيحتاج أكثر من ملياري شخص إلى حل واحد من حلول التكنولوجيا المساعدة على الأقل بحلول عام 2050 بسبب ارتفاع معدل شيخوخة السكان والزيادات المرتبطة بها في الأمراض غير السارية (WHO, 2012). ويبقى السؤال هنا: ما مدى استعداد المجتمعات لقبول استخدام حلول التكنولوجيا المساعدة الذكية مع أحبائهم الأكبر سنًا؟ وما هي العوائق التي يمكن أن تؤثر على الاستخدام الفعال لهذه الحلول في مجال رعاية الخرف؟ ونختتم مقالتنا بتدخلات السياسة الموصى بها والتي يمكن تحديدها وأخذها في الاعتبار في العمل المستقبلي في هذا المجال.

الاعتبارات الاجتماعية المتعلقة باستخدام التكنولوجيا المساعدة في رعاية الخرف

إن مرض الزهايمر والخرف المرتبط به يأخذ مجراه وسط المجتمع الذي نعيش فيه. وكي نحصل على أكبر فائدة في هذا الموضوع يتوجب علينا أن نفهم بشكل أفضل الحواجز القائمة ونتصدى لها من منظور المستخدم النهائي والمجتمع. وهذا يستلزم مراعاة الاعتبارات الاجتماعية والعمل بشكل شامل لمعالجتها أو تخفيف الحواجز التي تفرضها.

- **فجوة محو الأمية الرقمية:** هناك "فجوة رقمية" واضحة بين الأجيال تضع المتقدمين في السن في وضع غير مناسب على الرغم من فوائد التكنولوجيا لهم. ومن المهم هنا الإشارة إلى أن هذه الفوارق تتضخم بالنسبة للمتقدمين في السن الذين يعانون من إعاقات معرفية وقدرات منخفضة مثل مرضى الزهايمر والخرف المرتبط به. وغالبًا ما تكون هذه التفاوتات متجذرة في وصمة العار الذاتية أو التفرقة العمرية التي يمكن أن تحد من وصولهم إلى التكنولوجيا واستخدامها مثل خبرتهم المحدودة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والمواقف تجاه استخدامها وانعدام الثقة أو القيود الوظيفية من بين عوامل شخصية أخرى (Rochleau, 2020; Hayden et al, 2012). لقد وضعت جائحة كوفيد 19- إلى جانب تزايد عدم المساواة الرقمية الأجيال الأكبر سناً في موقف ضعيف أكثر من أي وقت مضى بسبب التحديات الإضافية

المتمثلة في النفاذ إلى المعلومات الصحية المهمة والأنشطة عبر الإنترنت (Beaunoyera, et. al, 2020). ووفقًا لدراسة أجراها (Dishman & Carillo 2016)، تشمل العوائق الأخرى لقبول استخدام التكنولوجيا المساعدة للمتقدمين في السن الذين يعانون من الزهايمر والخرف المرتبط به على وجه الخصوص ما يلي: أ) نقص الوعي بقيمة التكنولوجيا المساعدة بالنسبة لحالتهم ، ب) الافتراضات بأن استخدام التكنولوجيا المساعدة

تتطلب مهارات يفتقرون إليها أو أنهم يحتاجون إلى دورات تدريبية إضافية، ج) نقص الاستعداد بين موظفي الرعاية الصحية والاجتماعية لدمج التكنولوجيا المساعدة الذكية في ممارساتهم، د) وفي بعض الحالات وصمة العار وإنكار قدرة المتقدمين في السن على التعامل مع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. كما يساهم عدد من العوامل النفسية في تدني اهتمام المتقدمين في السن بتبني الحلول التكنولوجية الجديدة. وتشمل هذه العوامل الافتقار إلى المعرفة والثقة ومشاعر النقص والمقارنة مع الأجيال الشابة ونقص التفاعل والتواصل (Vaportzis et al., 2017; Delello and McWhorter, 2017). وتختلف مستويات الثقة بين المتقدمين في السن فيما يتعلق بالتكنولوجيا أيضًا باختلاف الثقافات والوضع الاجتماعي والاقتصادي والتركيبة السكانية والجنس، حيث يمكن للأجيال الجديدة الأكثر اعتيادًا على الأجهزة المحمولة التكيف مع التطورات الأكثر تعقيدًا في التكنولوجيا المساعدة الذكية بسهولة أكبر.

- **إمكانية النفاذ والقدرة على تحمل التكاليف:** وفقًا لمنظمة الصحة العالمية فإنه من بين أكثر من مليار شخص من المتقدمين في السن على مستوى العالم ممن يمكن أن يستفيدوا من التكنولوجيا المساعدة، لا يستطيع الحصول عليها إلا واحد من كل عشرة (WHO, 2017). وتؤدي العوامل الاجتماعية والاقتصادية والوصول إلى الخدمات الصحية العادلة والتقدم التكنولوجي إلى تفاقم الفجوة الرقمية حيث من المرجح أن يتخلف المتقدمون في السن عن الركب وخاصة أولئك الذين يعانون من ضعف إدراكي (Benett et. al, 2017). وقد قدرت تكلفة التكنولوجيا مدى الحياة للأشخاص المصابين بالخرف بحوالي 200 ألف جنيه استرليني للفرد على مدى 4.5 سنوات في المتوسط منذ التشخيص حتى نهاية العمر (PIRU, 2017). ومن هنا فإنه يجب معالجة اعتبارات التكلفة والنفاذ لتجنب خطر أن يقتصر اعتماد التكنولوجيا المساعدة على "أولئك الذين يستطيعون استخدامها وتحمل تكاليفها" ما يؤدي إلى عواقب مجتمعية غير مقصودة. ولتفادي هذا الخطر يجب تنسيق تكامل التكنولوجيا المساعدة الذكية للمتقدمين في السن مع خطط السياسة الصحية والتأمين الصحي (Ienca et. al, 2017).
- **القياس الواحد لا يناسب الجميع: الحاجة إلى مزيد من الأدلة:** لا يشكل الأشخاص المصابون بمرض الزهايمر والخرف المرتبط به مجموعة واحدة متجانسة، بل لديهم احتياجات مختلفة وأعراض متفاوتة عبر مراحل تطور المرض. في حين تستهدف التكنولوجيا المساعدة الذكية مجموعة كبيرة وغير متجانسة سريريًا من المستخدمين النهائيين بما في ذلك الأشخاص ذوي الإعاقات العصبية الإدراكية العامة (Diaz-Orueta & Konstantinidis, 2020). ومن هنا فإنه على حلول التكنولوجيا المساعدة الذكية المستقبلية التكيف مع كل شكل محدد من أشكال الخرف ومراحله المختلفة والاحتياجات المحددة لكل مستخدم نهائي. وعلاوة على ذلك، يجب أن تؤخذ الاختلافات الاجتماعية والثقافية والمواقف العامة المختلفة وهياكل تقديم الرعاية وديناميكياتها

ومستويات المعرفة (وكذلك اللغات) في الاعتبار لتعظيم قبول وتبني هذه الحلول. من جهة أخرى، لا تزال هناك قاعدة أدلة ضعيفة بشأن التجارب الحية للأشخاص المصابين بالخرف ناهيك عن النفاذ إلى الابتكارات التكنولوجية واستخدامها في رعاية مرضى الخرف. ولا يزال هناك الكثير مما يتعين القيام به فيما يتعلق بالبحث خاصة في منطقة الشرق الأوسط (WISH report; Kane et. al, in press).

- **المقاومة ووصمة العار والمعتقدات والمواقف الاجتماعية والثقافية لقبول المجتمع:** يميل السكان الأكبر سنًا إلى النظر إلى التكنولوجيا المساعدة بشكل إيجابي إذا كانت سهلة الاستخدام وتمنحهم إحساسًا بالفعالية لأطول فترة ممكنة، وبالمثل بالنسبة لمقدمي الرعاية، بشرط أن يُنظر إلى دورها على أنه مكمل بدلاً من استبدال الرعاية الصحية الرسمية (Egan & Pot, 2016; Yusif et. al, 2016; PIRU,). ومع ذلك، تمنع بعض المواقف الاجتماعية تبني التكنولوجيا المساعدة خاصة فيما يتعلق بالأشخاص الذين يعانون من الزهايمر والخرف المرتبط به. وقد تمت الإشارة إلى أن وصمة العار المرتبطة بحلول التكنولوجيا التي يتم تسويقها للأشخاص "من مرضى الخرف" أو تلك المصنفة على أنها "تكنولوجيا الشيخوخة" تمنعهم من استخدام هذه التكنولوجيا (Yusif et. al, 2016) أو تحاشي رؤيتهم يستخدمونها في الأماكن العامة. وهناك أيضًا مشكلة وصمة العار المتمثلة في اللجوء إلى استخدام التكنولوجيا المساعدة في بعض المجتمعات أو رؤيته أشخاص يستخدمونها في الأماكن العامة مع أحبائهم الأكبر سنًا. أما في المجتمعات العربية المسلمة فغالبًا ما يحد الشعور القوي بالمسؤولية الأخلاقية والدينية لتكريس حياة الفرد لتقديم الرعاية للشخص المصاب بالزهايمر والخرف المرتبط به من دافع طلب المساعدة الخارجية (Hammad et. al, 2019). وقد يؤثر هذا على المواقف تجاه استخدام التكنولوجيا المساعدة ويستدعي مزيدًا من البحث. بالإضافة إلى ذلك، يحجم بعض المتخصصين عن استخدام التكنولوجيا المساعدة الذكية مع مرضاهم إذا لم يكن لديهم معرفة كافية بالتكنولوجيا الجديدة أو كانوا مترددين في تبنيها بسبب عدم وجود التحقق السريري من جدواها لدى العديد منهم (Egan & Pot, 2016; Diaz-Orueta & Konstantinidis, 2020).

- **تغير ديناميكيات الأسرة وتناقص بيئات المعيشة متعددة الأجيال:** يمكن أن يكون العيش بين الأجيال المختلفة في الأسرة مهددًا للمتقدمين في السن الذين يعانون من التدهور المعرفي وأيضًا لمقدمي الرعاية الذين يجدون العزاء والمكافأة في دعم أحبائهم (Hammad et. al, ٢٠١٩). ومع ذلك، فإن أنماط الهجرة والتحولات الاجتماعية والاقتصادية السريعة قد أثرت على ديناميكيات الأسرة وقللت بشكل واضح من عمليات تكوين الأجيال المتعددة. ويعيش العديد من المتقدمين في السن الآن نتيجة لذلك بمفردهم في منازل أو مدن أو بلدان مختلفة. وغالبًا ما يُترك من يعيش منهم مع أفراد الأسرة في المنزل مع مساعد أو ممرضة لتمكين مقدم الرعاية الأسري من الاستمرار في العمل. وتستدعي هذه الديناميكيات المتغيرة للأسرة والنسبة الأقل من مقدمي الرعاية حلولًا مبتكرة لتعزيز التنقل الآمن والاستقلالية واتخاذ القرار والمراقبة والتواصل (lenca et. al, ٢٠١٧). إن الرغبة أو الضرورة للبقاء على اتصال مع الآخرين هي في الواقع أحد الدوافع التي تدفع المتقدمين في السن لقبول التكنولوجيا الجديدة (Hasan & Linger, ٢٠١٦).

انعكاسات السياسة وتحقيق التقدم

على الرغم من العوائق الموضحة في هذه الورقة التي تحول دون قبول المجتمع واستخدام التكنولوجيا المساعدة الذكية في رعاية المصابين بالخرف، يمكن أن توفر حلول التكنولوجيا المساعدة الذكية للمتقدمين في السن المصابين بالزهايمر والخرف المرتبط به ومقدمي الرعاية لهم مساعدة كبيرة في إدارة أنشطتهم اليومية ومنع المخاطر وإدارتها وتعزيز بيئتهم الاجتماعية والرفاه العام. ولمعالجة هذه الاعتبارات الاجتماعية يجب اتباع نهج منظم ومتعدد أصحاب المصلحة حيث تكون احتياجات ورفاهية الأشخاص الذين يعانون من الزهايمر والخرف المرتبط به ومقدمي الرعاية لهم والمجتمعات التي يعيشون فيها أساسية في تصميم وتنفيذ خطة التكنولوجيا المساعدة الذكية (Barbarino et. al, 2020). كما يتطلب ذلك الاستفادة من التجارب العالمية وتنسيق الجهود من خلال المنصات المشتركة لتطوير حلول تكنولوجية سهلة الاستخدام وتم التحقق من صحتها سريريًا، وتشجيع المزيد من الأبحاث القائمة على الأدلة لتوجيه المطورين والممارسين مع التركيز على الرؤى النوعية من المستخدمين النهائيين، إضافة إلى تطوير معايير موحدة. تدابير ومبادئ توجيهية معيارية لتحديد المزيج المناسب من الصحة الإلكترونية والرعاية المباشرة الأخرى إلى جانب حملات التوعية العامة لتشجيع قبول المجتمع وتقليل وصمة العار فيما يتعلق باستخدام التكنولوجيا المساعدة.

المراجع

1. Barbarino, P., Lynch, C., Al-Hamad, H.K., Malik, R., Hammad, S., and Almeer, F.K. (2020) Dementia: Lessons learned from Qatar. Qatar Foundation and World Innovation Summit for Health.
2. Benett, B., Mcdonald, F., Beaty, E., Carney, T., Frecklton, I., White, B., and Willmott, L. (2017). Assistive technologies for people with dementia: ethical considerations. Bulletin of the World Health Organization 2017;95:749-755.
3. Beaunoyer, E., Dupéré, S., & Guitton, M. J. (2020). COVID-19 and digital inequalities: Reciprocal impacts and mitigation strategies. Computers in Human Behavior, 111, 106424.
4. Delello and McWhorter, (2017). Reducing the digital divide: Connecting older adults with digital technology. Journal of Applied Gerontology. 36(1):3-28.
5. Diaz-Orueta, U. and Konstantinidis, E. 2020. Shaping technologies for older adults with and without dementia: Reflections on ethics and preferences. Health Informatics Journal 2020, Vol. 26(4) 3215–3230
6. Egan, K. J. and Pot, A. M. (2016). Encouraging Innovation for Assistive Health Technologies in Dementia: Barriers, Enablers and Next Steps to Be Taken. JAMDA. 357-363.
7. Godwin, B. (2012). “The ethical evaluation of assistive technology for practitioners: a checklist arising from a participatory study with people with dementia, family and professionals”. © Journal of Assistive Technologies (2012). Volume 6, Issue 2, 1754-9450
8. Hammad, S., Kane, T., Daher-Nashif, S., and Al-wattary, N. (2019). Dementia Care

9. in Qatar: Producing an evidence base for policy and practice. The Centre for Elderly Empowerment and Care, Doha. Qatar.
10. Hayden, L. J., Glynn, S. M., Hahn, T. J., Randall, F., & Randolph, E. (2012). The use of Internet technology for psychoeducation and support with dementia caregivers. Psychological Services, 9(2), 215.
11. Hasan, H. and Linger, H. (2016). Enhancing the wellbeing of the elderly: social use of technology in aged care. Educational Gerontology.
12. Ienca, M., Fabricea, O., Elgera, B., Caond, M., Pappagalloe, A.S., Kressigf, R. W., Wangmo, T.
13. (2017) Intelligent Assistive Technology for Alzheimer's Disease and Other Dementias: A Systematic Review.
14. Kane, T., Hammad, S, Islam, N., Clark, J., Al-Wattary, N., Daher-Nashif, S. 2020. Dementia caregiving in the Middle East and North Africa: A scoping review. Transcultural Psychiatry. In press.
15. Policy Innovation Research Unit (PIRU). 2017. The case for investment in technology to manage the global costs of dementia.
16. Prince M, Wimo A, Guerchet M, Ali G, Wu Y, Prina M. (2015) World Alzheimer Report 2015—The global impact of dementia: An analysis of prevalence, incidence, cost andt rends, Alzheimer's Disease International, London
17. Rocheleau, J. N., Cobigo, V., Chalghoumi, H., Jahan, A., Jutai, J., Lake, J., Farrell, S., & Lachapelle, Y. (2020). Factors affecting information technology use from the perspective of aging persons with cognitive disabilities: A scoping review of qualitative research. Technology and Disability, 32(1), 1–13.
18. Yusif, S., Soar, J., Hafeez-Baig, A. (2016). Older people, assistive technologies, and the barriers to adoption: A systematic review, International Journal of Medical Informatics
19. Van Hoof J, Kort HSM, Markopoulos P, et al. Ambient intelligence, ethics and privacy. Gerontechnology 2007; 6: 155–163.
20. Vaportzis, E., Clausen, M. G., and Gow, A.J. (2017).Older adults perceptions of technology and barriers to interacting with tablet computers: A focus group study. Front Psychol. 2017; 8: 1687.
21. World Health Organization (WHO). 2017. Global priority research agenda for improving access to high-quality affordable assistive technology. Geneva.

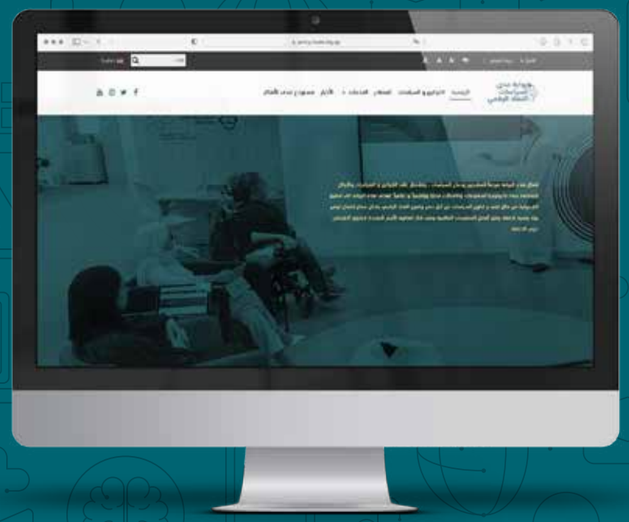

بوابة مدى لسياسات النفاذ الرقمي

يسرنا دعوتكم للإطلاع على بوابة مدى لسياسات النفاذ الرقمي الجديدة، وهي منصة إلكترونية شاملة تتضمن روابط للقوانين والسياسات المحلية والإقليمية والدولية التي تدعم حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، بالإضافة إلى مجموعة من الموارد المفيدة في مختلف المجالات المتعلقة بسياسات نفاذ تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وأفضل الممارسات في هذا المجال.

للوصول إلى بوابة مدى لسياسات النفاذ الرقمي، يرجى زيارة الرابط
policy.mada.org.qa

من خلال البوابة ، يمكنكم التواصل مع فريق الخبراء لدينا لعقد الاستشارات حول سياسات ولوائح نفاذ تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ، والاستفادة من برامجنا التدريبية الشاملة التي تركز على مختلف جوانب سياسات نفاذ تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

نحن نشجعكم على الاستفادة من ثروة المعلومات والموارد المتاحة لتعزيز الشمولية في مؤسستكم.

جامعة الشرق الأدنى، الجزء الشمالي من قبرص.

نظرة شاملة على مراقبة حقوق ذوي الإعاقة

دراسة حالة الجزء الشمالي من قبرص من قبل لجنة رصد حقوق ذوي الإعاقة في جامعة الشرق الأدنى

فخرية ألتيناي
fahriye.altinay@neu.edu.tr

زهرة ألتيناي
zehra.altinaygazi@neu.edu.tr

دودو أوزكوم
dudu.ozkum@neu.edu.tr

مقدس سكالي ديميروك
mukaddes.sakalli@neu.edu.tr

ناظم برجل
nazim.burgul@neu.edu.tr

شاهين أكداج
sahin.akdag@neu.edu.tr

كان أيار
kaan.uyar@neu.edu.tr

عمران دومان
umran.duman@neu.edu.tr

مينيل تشيليبي
menil.celebi@neu.edu.tr

إنجي جينش
std.neu.edu.tr@20215515

سيزار كانبول
ezer.kanbul@neu.edu.tr

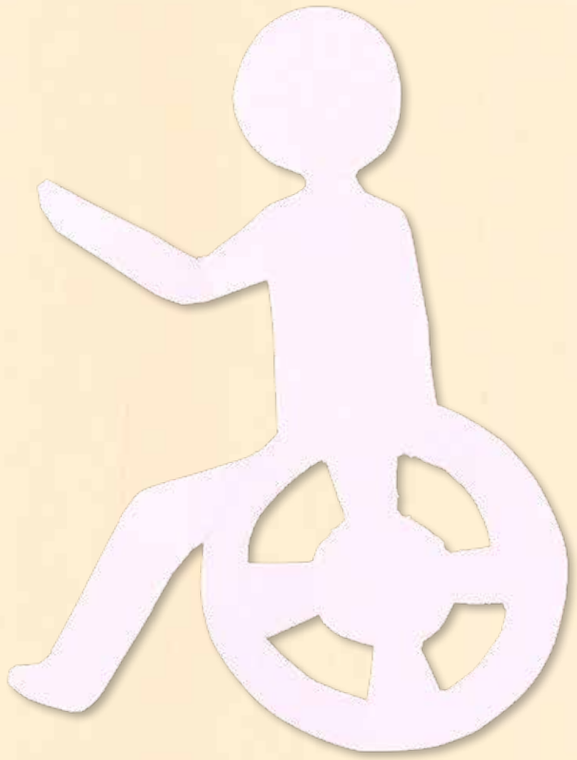

الملخص

يتمتع جميع الأفراد الذين يعيشون معًا في المجتمع بحقوق متساوية. ويتواجد المستخدمون ذوو الإعاقة في المجتمع مع جميع المستخدمين ويتم تضمينهم في وصف جميع أفراد المجتمع. ومع ذلك، وعلى الرغم من قبول هذه القضية في مختلف البلدان، إلا أنه لا يزال هناك بعض المشاكل التي يواجهها الأفراد ذوي الإعاقة. وفي هذا السياق، يتم إجراء دراسات من قبل باحثين في العديد من البلدان لزيادة الوعي بوجود ومكانة المستخدمين ذوي الإعاقة في المجتمع. وتلقي هذه الدراسة البحثية التي جاءت نتيجة لورشة العمل حول رصد الإعاقة الضوء على دراسة الأنشطة والأفكار العلمية لأنشطة جامعة الشرق الأدنى حول حقوق ذوي الإعاقة في الجزء الشمالي من قبرص. وقد أعدت هذه الورقة العلمية بمساهمة باحثين من تخصصات مختلفة. وبالتالي، تتم مناقشة جميع حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة من وجهات نظر مختلفة. و بالتالي فإن هذه الدراسة تقدم رؤي حول منظور شامل للخدمات للجميع وتوفر أفكارًا قيمة لإظهار أفضل الممارسات في السياق المحلي لتوفير مثال يحتذى به من قبل البلدان الأخرى.

الكلمات المفتاحية
إمكانية النفاذ، حقوق ذوي الإعاقة، الرصد، الخدمات للجميع.

المقدمة

أصبحت حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة مجالًا من مجالات حقوق الإنسان التي تم التركيز عليها على مدى السنوات المائة والخمسون الماضية، كما تم توسيع نطاق وعمق البحث في هذا المجال. فمع تحسن نظرة الجمهور للأشخاص ذوي الإعاقة وزيادة الوعي العام بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، تقوم البلدان بإجراء تغييرات وتطويرات في تشريعاتها الوطنية التي تركز على حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وعلى الرغم من اختلاف هذه اللوائح بين البلدان إلا أنها تهدف عمومًا إلى توفير التوجيه في مجال إنشاء بيئات مناسبة للجميع بما في ذلك الأشخاص ذوي الإعاقة. وقد توجد لوائح وقوانين مختلفة وفق المجالات المختلفة. فعلى سبيل المثال، هناك لائحة بعنوان "الفصل 96 الطرق والمباني" في شمال قبرص تتضمن بيانات تتعلق بتطبيق تدابير وتقنيات خاصة في المدن (Duman & Asilsoy, 2022).

من المعروف في العالم بشكل عام وفي شمال قبرص على وجه الخصوص بأنه "لا يمكن للأشخاص ذوي الإعاقة العيش في ظل ظروف متساوية والتعرض للتمييز في نفس الوقت". على الرغم من سن اللوائح القانونية ، فإن" توفير المساواة وحمايتها بعد ذلك "لا يزال وسيبقى يشكل مشكلة خطيرة أمام جدول الأعمال. بمعنى آخر، هناك دائمًا خطر حدوث انتهاكات قد تتسبب في انهيار المساواة، وهكذا فإن استدامة هذه المساواة تعتبر أمراً إشكالياً. وتظهر الدراسات المحدودة أيضًا أن سن القوانين لا يكفي وأن العمل الدؤوب والصبور مطلوب من قبل المنظمات غير الحكومية (NGOs) والأطراف الأخرى في هذه القضية حتى يتم تنفيذ القوانين. وتحتل مسألة دراسات رصد حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في الأولوية في هذا الإطار.

تركيز الدراسات الحديثة في مجال الإعاقة وتقديم الخدمات

تتمثل رؤية لجنة رصد حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في إبراز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في جميع المجالات وتقديم الحلول والاقتراحات العلمية في هذا الاتجاه ومراقبة التنفيذ الكامل لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة لخلق ضغط اجتماعي من خلال المشاريع العلمية والاقتراحات حول أوجه القصور والممارسات الخاطئة المكتشفة بهدف توجيه المجتمع والمؤسسات لزيادة جودة الخدمة في جميع المجالات مثل التعليم والصحة والرياضة والقانون والاتصالات والهندسة والهندسة المعمارية , إلخ. بالإضافة إلى ذلك، تتمثل مهمة اللجنة في إطلاع أعضاء هيئة التدريس والهيئات الإدارية والطلاب على حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والممارسات العالمية والعمل على زيادة الوعي بضرورة مراعاة هذه الحقوق والممارسات. إلى جانب ذلك، تهدف اللجنة إلى تنظيم وتنفيذ أنشطة إعلامية وتعليمية وإرشادية في نطاق عمل منسقي الكلية في اللجنة والمركز المعني خارج الجامعة بهدف التعاون مع المؤسسات والمنظمات المختلفة لتنظيم أنشطة تهدف إلى رفع الوعي بضرورة المراقبة والتفتيش فيما يتعلق بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والمساهمة في تحسين نوعية حياة الاشخاص ذوي الإعاقة مع مراعاة الإطار الأخلاقي.

ومن بين أهداف هذه اللجنة أيضًا تحديد "العقبات" التي تمنع الطلاب من مواصلة حياتهم الأكاديمية بشكل متساوٍ وفعال وإزالة هذه العقبات وخلق الفرص التي من شأنها خلق بيئة جامعية تدعم التطور الأكاديمي والاجتماعي والشخصي للطلاب.

يمكن إدراج مبدأ عمل لجنة رصد حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بجامعة الشرق الأدنى على أنه تحديد الطلاب ذوي الإعاقة ومشاكلهم وتحديد أوجه عدم المساواة في النفاذ إلى البرامج الأكاديمية ومعالجة المشكلات والأولويات المتعلقة باحتياجات الإسكان وتحديد مستوى المساواة في المشاركة في الحياة الجامعية وتوعية الجامعة والجهات المعنية بالإعاقة.

ومن أجل التمكن من القيام بأعمال المناصرة على أساس سليم لاكتساب حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة يجب أولاً وقبل كل شيء إجراء دراسات للرصد. ومن هنا سيكون بالإمكان معالجة المشكلة وحلها بشكل علمي صحيح. ويبقى أن نعرف مدى فعالية قضايا مثل المجالات التي توجد فيها المشاكل وكيفية حدوثها والتعرف على تجربة الأفراد المعنيين والسياسات التي وضعتها الدولة في هذا الصدد.

إن دراسات الرصد هي في الأساس دراسات مناصرة وأنشطة لجمع الأدلة. وفي هذا السياق، من الممكن جعل جميع الحقوق مثل النفاذ والتعليم والصحة والحق في العمل والحق في الاستفادة من خدمات إعادة التأهيل والحق في التنظيم وما إلى ذلك كموضوع للرصد. وتكون دراسات التقصي الميدانية على شكل مسوحات ودراسات إحصائية وبيانات عن الأشخاص ذوي الإعاقة الذين يستفيدون من الخدمات العامة والأخبار في وسائل الإعلام والحالات التي يبلغ عنها الأشخاص ذوو الإعاقة لمن يقومون بأعمال الرصد إضافة إلى حالة التشريعات الخاصة بالخدمات العامة للأشخاص ذوي الإعاقة وتغيراتها مع مرور الوقت. وقد تم تقديم الإجابات الملموسة التالية في نطاق ورشة العمل.

وعند النظر إليها من منظور دولي، فإن عملية رصد وإدارة حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة لها أهمية كبيرة لتحقيق المساواة في نطاق الأهداف المستدامة. ومن هنا يحتل تقييم المشاركة النشطة والتخطيط للمستقبل من خلال تقييم الوضع الحالي إضافة إلى تحديد السياسات القانونية مكانة مهمة في قيمة تطوير آلية لرصد حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

تكمن أهمية هذه الدراسة في أنها نتيجة ورشة عمل تجمع باحثين من تخصصات مختلفة ومستخدمين من ذوي الاحتياجات الخاصة وأسرهم حيث يتشاركون خبراتهم من أجل التأكيد على مكانة الأشخاص ذوي الإعاقة في سياق الحقوق العالمية.

مشاريع ومقترحات رصد حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

بما أن أكثر من مليار شخص من ذوي الإعاقة يعيشون في العالم اليوم، تظهر الإعاقة كمفهوم يمثل مشكلة في مجال حقوق الإنسان. ويضمن هذا الوضع أن ينظر إلى الإعاقة على أنها مشكلة اجتماعية. ومع ذلك، فإن المشكلة الحقيقية ليست في الإعاقة ولكن في البيئات التي تم إنشاؤها دون اعتبار وجود أشخاص من ذوي الإعاقة.

من المهم في المجتمع الديمقراطي اليوم أن يلعب الأشخاص والمؤسسات ذات الصلة بالمشكلة دورًا للوصول إلى الحلول اللازمة لمشاكل التماسك الاجتماعي ومشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة. وتعتبر المنظمات غير الحكومية في مقدمة هذه المؤسسات. وقد تمت في هذه الدراسة مناقشة أهمية فعالية المنظمات غير الحكومية في السياسات الموضوعة للأشخاص ذوي الإعاقة في شمال قبرص في جلسة رصد المشاريع والاقتراحات لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وفي سياق هذه القرارات، فإن المخرجات التي تم الحصول عليها في ورشة العمل هي عدم كفاية سلطة المنظمات غير الحكومية وقصر عمر الحكومات في شمال قبرص مما يؤثر سلبًا على نضال المجتمع المدني ويضع عملية الحصول على الحقوق في مواجهة طريق مسدود. وبالنظر إلى هذه المشاكل، سيتم تشكيل لجنة داخل هيئة الوزارات والتي ستجمع جميع الخدمات للأشخاص ذوي الإعاقة تحت سقف واحد وستشرف على مختلف الممارسات في هذا المجال وستساهم في تطوير حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. سيكون هذا المجلس أيضًا قادرًا على حل مشكلة أخرى لشمال قبرص وهي عدم تنفيذ القوانين من خلال آلية الرصد.

بالإضافة إلى ذلك، وكإحدى المقاربات لحل مشاكل الاشخاص ذوي الإعاقة، تناقش هذه الدراسة أهمية استكمال "مشروع البيت الخالي من العوائق"، والذي تم التخطيط له لخلق مساحة معيشية حيث سيتم تأمين مستقبل الأفراد الذين يتطورون بشكل مختلف في المجتمع بحيث يحصلون على التعليم والاهتمام والحب ومستوى المعيشة الذي يستحقونه. وقد لوحظ أنه ينبغي تفعيل "البيت الخالي من العوائق" في أقرب وقت ممكن.

من الحقائق المعروفة أنه على الرغم من إقرار قانون التعليم الخاص من قبل البرلمان وقانون إعلان حقوق الإنسان للأشخاص ذوي الإعاقة في عام 2010 ، لم يتم تفعيل هذا القانون لمدة 12 عامًا. ومن هنا فإنه يتوجب استكمال لوائح هذا القانون وإعادة حقوقهم. إن المشاكل التي يعاني منها الأشخاص ذوو الإعاقة هي مشاكل كل الناس، ومن الضروري إزالة هذه العقبات في السياسات العامة واللوائح الاجتماعية. وضمن نطاق هذه المشاريع والاقتراحات، تحتل ضرورة إشراك المنظمات غير الحكومية في لجان رصد حقوق ذوي الإعاقة بالجامعات مكانة مهمة.

نيابة عن جمعية التضامن مع أسر الأشخاص ذوي الإعاقة، تم التأكيد على أن الأسرة التي لديها شخص من ذوي الإعاقة يجب أن تفكر في أمور مختلفة في الحياة الاجتماعية، وتم الكشف عن أن البعد النفسي لهذه الأشياء يجب أن يؤخذ في الاعتبار بالإضافة إلى البعد المالي، وأن الأسر يجب اعتبارها أهم أصحاب المصلحة في هذه العملية. تم التأكيد على أن الأسر ذات الإعاقة والأشخاص ذوي الإعاقة يتم استبعادهم في بعض الأحيان من المجتمع وبالتالي من الضروري زيادة وعي المجتمع في هذا المجال. كما تم الكشف عن أن "البيت الخالي من العوائق" الذي وضعت أسسه في عام 2014 وتم الانتهاء من بنائه في عام 2020 لم يتم وضعه في الخدمة وأن افتتاحه مهم للجميع.

نظراً لأهمية الاستدامة فإنه من الضروري توفير الأساس لكل القوانين والممارسات في الحياة الاجتماعية حتى يتمكن الاشخاص ذوي الإعاقة من الإبداع عندما يتم دعمهم وإشراكهم، كما يمكنهم أن يصبحوا أفرادًا مكتفين ذاتيًا. ومن الواضح هنا أن "البيت الخالي من العوائق" للأشخاص ذوي الإعاقة له دور هام للغاية في حالة فقدان الأشخاص ذوي الإعاقة لعائلتهم.

هناك قضية أخرى ساهمت في هذا الجزء من الدراسة وهي أن أحد أعضاء لجنة رصد حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (طالب ماجستير من ذوي الإبداع جامعة الشرق الأدنى) قد شارك مع اللجنة المشكلات والنجاحات التي واجهها وخاضها خلال فترة دراسته وصراعه الحياتي منذ أيام دراسته الابتدائية حتى هذا التاريخ وأظهر أنه مثال للثقة بالنفس. فهو على سبيل المثال يمكن أن يغني ويعزف على آلة الناي. وقد كان هذا الطالب قدوة للجميع في حدث خاص في نادي طلاب التربية الخاصة التابع لعميد الطلاب وذلك من خلال المشاركة في عرض الحفلة الراقصة "نغمات التوعية من خلال الاختلافات". وبذلك اختتمت أعمال الجلسة التي نوقشت فيها المشاكل التي لم يتم حلها بالكامل بسبب الآثار السلبية رغم التطورات الإيجابية وأسبابها.

العائلات و الأشخاص ذوي الإعاقة

يجب أن يكون الاشخاص ذوو الاحتياجات الخاصة قادرين على التواجد والعيش في المجتمع جنباً إلى جنب مع الجميع. إن لديهم حقوق ومسؤوليات مختلفة في مراحل مختلفة من حياتهم. وفي هذه المرحلة، من المهم إدراك أن حقوق الأطفال في الفئة العمرية من 0 إلى 18 عامًا من ذوي الاحتياجات الخاصة هي نفس حقوق الأطفال الآخرين. وفيما يتعلق بحقوقهم ومسؤولياتهم، فقد تم التأكيد على أن الأفراد ذوي الاحتياجات الخاصة هم أيضًا أطفال وأن على جميع الأطراف اتخاذ الاحتياطات اللازمة حتى يتمكن الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 0 و 18 عامًا من الاستفادة من حقوق الأطفال الآخرين. يجب توضيح حقيقة أن اتفاقية حقوق الطفل التي تم قبولها في 20 نوفمبر 1989 هي وثيقة تم إعدادها لحماية وتنمية جميع أطفال العالم وأن الغرض من هذه الاتفاقية هو تحديد المبادئ الشاملة لحماية الأطفال من كل أنواع الإهمال والإيذاء وسوء المعاملة. كما تتضمن تتضمن الاتفاقية هدف إنشاء إطار للبرامج التي ستسمح بتنمية إمكانات الأطفال وقدراتهم (Akyüz, 2000).

تستند حقوق الطفل الواردة في الاتفاقية بشكل أساسي إلى المفاهيم الواردة في إعلان حقوق الطفل لعام 1959. ومع ذلك، فقد تم تطوير هذه الحقوق وتوسيعها لتحديد التزامات الدولة في هذا الموضوع. كما أشارت الاتفاقية إلى أن بعض الحقوق الواردة فيها هي مبادئ أساسية يجب مراعاتها أثناء ممارسة جميع الحقوق الأخرى الممنوحة للأطفال وفي أداء الواجبات المفروضة على الدول. وتغطي المادة الثانية من الاتفاقية مبدأ "منع التمييز" وهو أحد المبادئ الأساسية فيها. وفي هذه المادة من الاتفاقية تنفذ الدول الأطراف حقوق الطفل المنصوص عليها في الاتفاقية دون تمييز وتتخذ التدابير اللازمة لمنع جميع أنواع التمييز (Akyüz, 2000).

وتنص المادة 3 من الاتفاقية على أن "مصالح الطفل الفضلى" ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار في كل قرار يتعلق بالطفل وهو أيضاً أحد المبادئ الأساسية للاتفاقية. علاوة على ذلك، يتم التأكيد على أنه "يجب أن تؤخذ المصالح الفضلى للطفل في الاعتبار أولاً" في جميع الأنشطة.

وتنص المادة 6 من الاتفاقية على أن لكل طفل الحق "الاساسي" في الحياة. بمعنى آخر أن الحياة حق طبيعي للطفل. ومن المبادئ الأساسية للاتفاقية أيضاً أن الأطفال الذين لديهم القدرة على تكوين آرائهم لهم الحق في التعبير عنها بحرية في المسائل التي تهمهم والمشاركة في القرارات المتعلقة بهم (Akıllıoğlu, 1995; Akyüz, 2000).

يشار إلى أن حقوق الطفل لها أيضًا عناوين أخرى مثل الحقوق الشخصية (الحقوق المدنية) والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في الاتفاقية. وقد تمت الإشارة في الاتفاقية إلى أهمية الحق في التعليم فيما يتصل بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وذكر أن التعليم يجب أن يكون قائمًا على الحقوق وأن تُصنف التزامات الدولة على أنها "احترام" و"حماية" و"وفاء بالالتزام" " وهي الالتزامات المقبولة فيما يتعلق بالحقوق الواردة في الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان والتي ينبغي تفسيرها بطريقة تشمل عدة تدابير خاصة وإجراءات إيجابية خاصة بحق الأشخاص ذوي الإعاقة في مجال التعليم. وتشير المادة 28 من اتفاقية حقوق الطفل إلى أنه لكل فرد الحق في التعليم على أساس تكافؤ الفرص اعتبار التعليم الابتدائي حقاً إلزامياً ومجانياً للجميع. ويستفيد الاشخاص ذوو الإعاقة أيضًا من هذا الحق. ويجب أثناء الوفاء بهذا الالتزام مراعاة المبادئ العامة للعقد. وبعبارة أخرى، لا ينبغي أن يكون هناك تمييز ومهما تتطلب مصالح الطفل الفضلى يجب توفير التعليم في هذا النظام. كما تم التأكيد في قرار التعليق العام رقم 1 للجنة حقوق الطفل "أغراض التعليم" على أن طرق التدريس يجب أن تتشكل وفقًا للاحتياجات المختلفة للأطفال المختلفين.

وتمت الإشارة أيضاً إلى أنه ينبغي تنمية كل طفل بطريقة تضمن اكتسابه للمهارات الحياتية اللازمة وللقوة والقدرات للتعامل مع المواقف المختلفة التي سيواجهها في الحياة. يحتاج التعليم في الحقيقة لأن يتجاوز مجرد مفهوم إرسال الأطفال إلى المدرسة ليكون "متمحورًا حول الطفل" وتفضل اللجنة مصطلح "التعليم الشامل".

تم وضع مبادئ تاللين التابعة للأمم المتحدة بشأن تنمية الموارد البشرية في مجال الإعاقة في عام 1989. ومع قصور مبادئ تاللين التي اعتمدتها الأمم المتحدة في عام 1989 إلا أنها وفرت تقدماً في مجال حق الناس في التعليم أكثر من اتفاقية حقوق الطفل. وتتكون الوثيقة من قواعد لتوجيه الحكومات والسياسيين بشأن تعليم وتوظيف الأشخاص ذوي الإعاقة. ومن بين استراتيجيات التعليم أعطيت الأولوية لحق الأشخاص ذوي الإعاقة في العمل وتلقي التعليم على قدم المساواة مع الآخرين في سوق العمل.

يركز الحق في التعليم في اتفاقية حقوق الإعاقة بشكل عام على تكافؤ الفرص (المساواة والعدالة) وحظر التمييز والتعليم الإدماجي (التعليم الشامل) وقضايا التعليم مدى الحياة.

بالنسبة لقانون شمال قبرص بشأن تعليم الأفراد ذوي الاحتياجات الخاصة فهو يشمل الأفراد ذوي الاحتياجات الخاصة وأسرهم وخدمات التعليم والتدريب التي سيتم تقديمها لهم بشكل مباشر أو غير مباشر وعمل المدارس و/ أو المؤسسات التي ستوفر هذه الخدمات والمبادئ والبرامج التي سيتم تنفيذها.

يتم التعبير عن الحق في التعليم على النحو التالي: يعد التعليم الخاص جزءًا لا يتجزأ من التعليم العام ولا يمكن منع حق الأفراد ذوي الاحتياجات الخاصة في تلقي التعليم لأي سبب من الأسباب. ويكون للوالدين الحق في الاعتراض على قرار تحديد المستوى. إن التربية الأسرية ومشاركة الأسرة مهمان جداً. ويذكر أن التربية الأسرية تشمل جميع أنواع خدمات الإرشاد والتثقيف التي يجب تقديمها للأسرة للمساهمة في تعليم الأفراد ذوي الاحتياجات الخاصة من جميع التصنيفات والمستويات.

يشار إلى أن خدمات التعليم الخاص في مرحلة الطفولة المبكرة تغطي الفترة العمرية 3-0، ويتم تنفيذ خطط خدمة الأسرة لتثقيف الأسرة ودعمها وتمكينها من المشاركة في تعليم أطفالها. وقد تم الإعلان عن أن العائلة ستشارك في فريق خطة التعليم الفردي. وتعد التعديلات التعليمية تغييرات تمكّن الأطفال ذوي الاحتياجات المختلفة وخصائص التعلم من المشاركة في النشاط أو عملية التعلم من خلال إجراء تغييرات في بيئة الفصل الدراسي والمواد المستخدمة ومحتوى التعلم والعملية التعليمية. وعندما يتم تقييم التعديلات من منظور واسع مع أخذ مبادئ التصميم العام للتعلم في الاعتبار، يمكن ملاحظة أنها تتضمن اقتراحات تدعم مشاركة جميع الأطفال في عمليات التعلم بما يتماشى مع خصائصهم الفردية وليس فقط الأطفال الذين يعانون من إعاقات في النمو. لا يجب أن تكون أي من عمليات التكيف وترتيبات عملية التعلم مستقلة عن بعضها البعض. فالمواد والبيئة والمحتوى التعليمي وعملية التعلم وردود الفعل / المنتجات الناتجة عن التعلم مرتبطة ببعضها البعض ولا ينبغي أن ننسى أنه ينبغي النظر إليها بشكل كلي خلال دعم عمليات التعلم لجميع الأفراد.

يُذكر أنه في التعديلات التي يمكن إجراؤها في الجامعات لا ينبغي أن يكون هناك تمييز ضد الطلاب في أي مجموعة إعاقة. ويصنف النهج العاطفي تجاه الطلاب ذوي الإعاقة والتميز في الامتحانات والإعفاء من بعض الدراسات الأكاديمية أو المقررات ضمن نطاق التمييز الإيجابي وهو أيضًا موقف لا ينبغي اتخاذه. كما أنه من المهم تحقيق المساواة في الخدمات والفرص التي يقدمها المعلم للطالب ودمج الطلاب ذوي الإعاقة والطلاب الآخرين على قدم المساواة (Demirok,2022).

هناك 6500 شخصاً من ذوي الإعاقة يعيشون في الدولة ويتقاضى كل هؤلاء الأشخاص راتباً يعادل 50 و 60 و 100 بالمائة من الحد الأدنى للأجور. وعلى الرغم من أن كل مكان عمل ملزم بتوظيف شخص واحد من ذوي الإعاقة من أصل كل 25 موظفًا في إطار حصة 4٪ المحددة، لم يحصل أي توظيف لهؤلاء الأشخاص منذ عام 2006. حيث ينتظر 650 شخصًا من ذوي الإعاقة أن يتم توظيفهم. ولم يتم توظيف شخص واحد من ذوي الإعاقة كموظف حكومي منذ عام 2006 (Kibrit,2022).

يُلاحظ أيضًا أن هناك مشاكل تتعلق بالتنقل والمواصلات. وعلى الرغم من إصدار لائحة معايير الأشخاص ذوي الإعاقة بموجب قانون تقسيم المناطق في عام 2016، لم تقدم أي إدارة محلية أو بلدية المستوى المطلوب من الخدمة للأشخاص ذوي الإعاقة.

التدريب التوعوي في مجالات الخدمة المختلفة

يتم رفع الوعي في جميع أنحاء العالم في مجال التوظيف والتعليم ومشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في الحياة الاجتماعية والثقافية، ولكن تم الكشف عن أن هذا لا ينبغي أن يقتصر على هذه المجالات الثلاث فقط. إن لدى الأشخاص ذوي الإعاقة حق رئيسي وهو مساعدتهم على أن يكونوا حاضرين في المجتمع نفسه وليس النظر إليهم على أنهم مختلفون، ومنحهم ما يستحقونه في المجال الاجتماعي. ويعد وضع مبادئ النفاذ إلى الويب من خلال التدريب التوعوي مبادرة مهمة. وفي إطار اتفاقية الأمم المتحدة بشأن حقوق الأفراد ذوي الإعاقة التي تمت الموافقة عليها من قبل جمهورية شمال قبرص (القانون رقم: 38/2010) وقرارات الاتحاد الأوروبي بشأن هذا الموضوع، يمكن رؤية أن إمكانية النفاذ إلى الويب تعتبر ذات أهمية كبيرة من حيث ضمان المشاركة الكاملة للأشخاص ذوي الإعاقة في المجتمع والاقتصاد.

وقد تبين في عمليات الرصد أن هناك مشاكل تتعلق بإمكانية النفاذ في الحكومات المركزية والمحلية لشمال قبرص والمنظمات غير الحكومية والمواقع الإلكترونية للشركات الخاصة. وقد تم الإبلاغ عن عدم وجود قوانين ولوائح وأدلة في شمال قبرص تحدد معايير لإعداد مواقع الويب وتطوير التطبيقات للحكومات المركزية والمحلية وأن الموظفين التقنيين العاملين في الدولة والشركات الخاصة يتجاهلون في الغالب إمكانية النفاذ بسبب الجهل. ومن هنا فإنه يجب بالتأكيد زيادة وعي الموظفين التقنيين فيما يتعلق بإمكانية النفاذ إلى الويب. وبالإضافة إلى مقررات البرمجيات مثل تصميم وبرمجة الويب وتطوير تطبيقات الويب وما إلى ذلك المقدمة في أقسام البرمجيات وأنظمة المعلومات وهندسة

الكمبيوتر في كلية الهندسة في جامعة الشرق الأدنى، هناك مواضيع يتم شرحها للطلاب في مقرر الحكومة الإلكترونية ومشاريع فردية وجماعية ذات أهداف محددة من أجل زيادة الوعي بالموضوع. وبالإضافة إلى الدورات المقدمة لطلابهم، يجري أعضاء هيئة التدريس العاملين في الكلية دراسات لزيادة الوعي حول إمكانية النفاذ إلى الويب في المجتمع.

ويجب أيضًا التأكيد على أهمية إدراج موضوع إجراء التحديثات اللازمة لزيادة وعي الطلاب في مجال إمكانية النفاذ إلى محتوى المقررات التدريبية ذات الصلة بالويب التي يتم تقديمها في جامعات شمال قبرص في جدول أعمال مجلس التعليم العالي. ومن أجل خلق وعي حول وجود الأشخاص ذوي الإعاقة ضمن المستخدمين، يجب أولاً أن نفهم أن جميع الأفراد لديهم حقوق متساوية. وتشير إمكانية النفاذ، كمفهوم واسع ضمن الاحتياجات البشرية، إلى ضمان المشاركة الكاملة والفعالة لجميع الأفراد في جميع مجالات الحياة. ولتوفير كل ذلك، يمكن اقتراح مفهوم التصميم الشامل. ومن المهم فهم هذا المفهوم أثناء تعليم الهندسة المعمارية. وبهذه الطريقة يمكن تدريب المهندسين المعماريين الذين يدركون تنوع المستخدمين. وبالتالي فإنه أثناء التصميم سيتم أخذ الطلاب ذوي الإعاقة بشكل طبيعي في الحسبان كمستخدمين للتصميم. يبدأ الطلاب بعد التعرف على مفهوم التصميم الشامل في دراسة البيئات التي يشاركون فيها في الحياة اليومية من منظور التصميم الشامل. ويتعلم الطالب استخدام معايير الإعاقة كمورد من مرحلة التصميم إلى مرحلة التنفيذ. وبالتالي، يمكن تدريب المختصين الذين سيصممون مساحات قابلة للنفاذ من قبل الجميع ويساهمون في الاستدامة الاجتماعية.

اجتماع عمداء المائدة المستديرة: دراسة عمل

تمت مناقشة دراسات العمل الداخلية في الاجتماع الذي عقد بمشاركة العمداء وممثلي المعهد والعميد. وفي هذا السياق تم اقتراح تضمين دراسات الجرد المعدة في المجالس الإدارية بالكلية وتقييم مدى ملاءمة الخدمة من حيث الأبعاد المادية والتعليمية والاجتماعية وإجراء تحليل للاحتياجات من أجل زيادة جودة الخدمة. وعلى غرار جلسة التدريب على التوعية في مجالات الخدمة المختلفة تم تطوير اقتراح لتضمين توقعات المنظمات غير الحكومية وإدراج قضايا الإعاقة وجودة الخدمة في هيكل وأنشطة الكلية كأولوية.

خاتمة ومقترحات للمستقبل في مراقبة حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

مع تنوع الأفراد في العالم يتم إعطاء التصميم الشامل أهمية أكبر في التخصصات المختلفة في كل من البلدان المتقدمة والنامية. وفي الآونة الأخيرة، كان هناك تركيز متزايد على توفير فرص متساوية لجميع الأشخاص بمن فيهم ذوي الإعاقة للمشاركة في الحياة الاجتماعية (Duman & Asilsoy, 2022). وتقوم لجنة رصد حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بإجراء دراسات تهدف إلى تعزيز مفهوم وإمكانية النفاذ للأفراد ذوي الاختلافات الحيوية من خلال العمل من منطلق استدامة حقوق الإنسان لجميع الأفراد في المجتمع دون تمييز.

اضطلعت جامعتنا كمؤسسة للتعليم العالي بدور مهم من خلال لجنة رصد حقوق ذوي الإعاقة من أجل دعم تطوير المعلمين والطلاب المؤهلين الذين سيساهمون في رفاهية المجتمع. ويتم تطوير الدراسات التي اعتمدت مفهوم جامعة خالية من العوائق وتهدف إلى توفير مرافق لصالح الطلاب الذين لديهم اختلافات حيوية من خلال معالجة المشاكل القائمة من أجل توسيع هذا النطاق. وخلال العمل للوصول إلى جودة الخدمة المستهدفة، يتم التشاور مع الطلاب الذين لديهم اختلافات حيوية. في الواقع تقدم هذه الوحدات دعمًا كبيرًا من أجل تسهيل الأنشطة الحيوية فقد تم إنشاؤها لتقديم المعلومات والدعم والتوجيه لتجاوز الصعوبات التي يواجهها طلابنا الذين هم ضيوف في حرمنا الجامعي. وقد لعب النموذج الطبي والاجتماعي الذي يوصف بنموذج الإعاقة دورًا مهمًا في تشكيل المواقف الاجتماعية للأفراد ذوي الاختلافات الحيوية. ويؤكد النموذج الاجتماعي الذي يُعرَّف بأنه النموذج الأكثر شمولاً اليوم على أن البيئات الاجتماعية تجعل الإعاقة أكثر وضوحًا بدلاً من الجانب الطبي للإعاقة (Pakkan, C.2021). إن عدم قدرة الأفراد ذوي الاختلافات الحيوية على الوصول إلى حقوقهم هو عامل مهم يعيد الحياة إلى النموذج الاجتماعي. وتتبنى لجنة رصد حقوق ذوي الإعاقة التي تنطلق من فلسفة إزالة العقبات التي يبنيها الناس في الحياة الاجتماعية وبناء عالم حر يمكن "للجميع" العيش فيه، الجانب الموجه نحو الحلول للنموذج الاجتماعي.

المراجع

1. Akıllıoglu, T. (1995). Insan Hakları I: Kavram, Kaynaklar ve Koruma Sistemleri. Ankara: AÜ. SBF Insan Hakları Merkezi Yayınları.
2. Akyüz, E. (2000). Ulusal ve Uluslararası Hukukta Çocugun Haklarının ve Güvenliginin Korunması. Ankara: Milli Egitim Basımevi.
3. Ari R., Altinay Z., Altinay F., Dagli G. & Ari E. (2022). Sustainable Management and Policies: The Roles of Stakeholders in the Practice of Inclusive Education in Digital Transformation. Electronics. 11(4):585. https://doi.org/10.3390/electronics11040585.
4. Demirok, M. S., & Gökalp, T. (2021). Teacher's Opinions on the Education of Inclusive Students. Near East University Online Journal of Education, 4(2), 41-51.
5. Duman, Ü., & Asilsoy, B. (2022). Developing an Evidence-Based Framework of Universal Design in the Context of Sustainable Urban Planning in Northern Nicosia. Sustainability, 14(20), 13377.
6. Kibrit, G., Altinay, F., Dagli, G., Altinay, Z., Sharma, R., Shadiev, R., ... & Bastas, M. (2022). Evaluation of Sustainability and Accessibility Strategies in Vocational Education Training. Sustainability, 14(19), 12061.
7. Pakkan, C. (2021). Sosyal model çerçevesinde engelli erisilebilirliginin Türkiye'deki yasal vesomut durumu. Ufkun Ötesi Bilim Dergisi, 21 (1), 1-21.

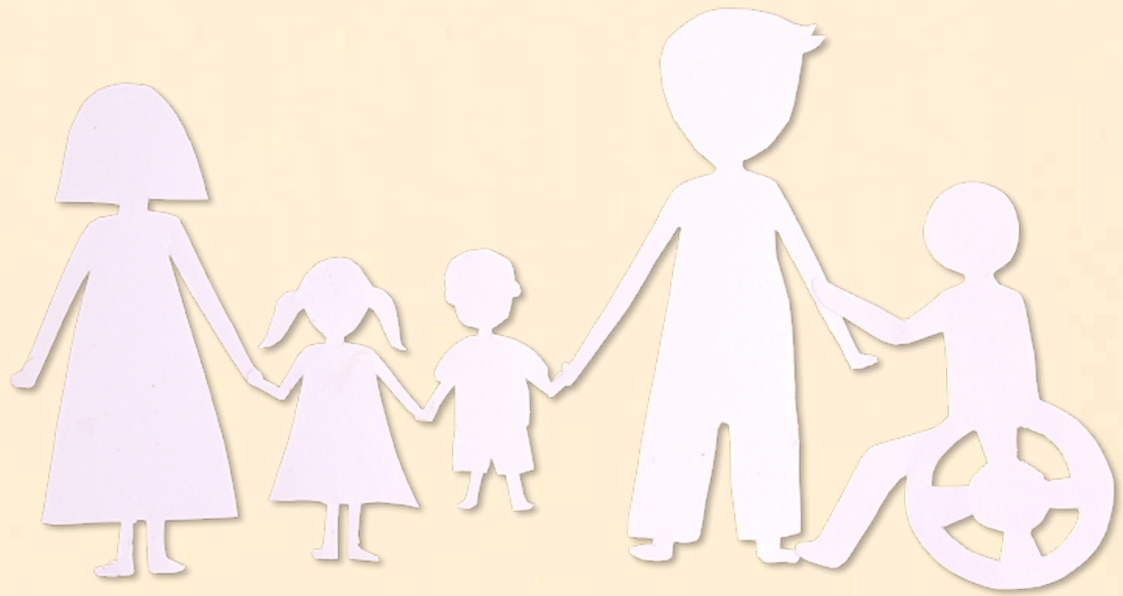

قـامـوس مـدى
Mada Glossary

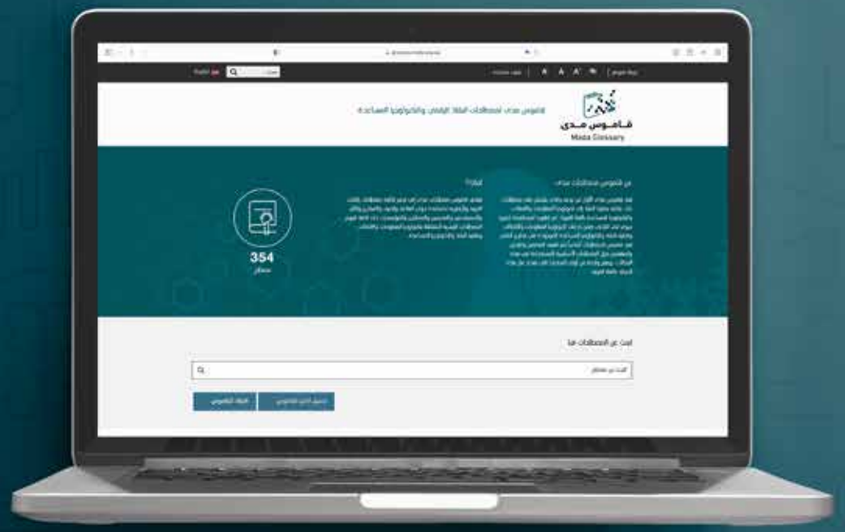

قاموس مدى لمصطلحات النفاذ الرقمي والتكنولوجيا المساعدة

يعد قاموس مدى أول قاموس من نوعه لمصطلحات النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتكنولوجيا المساعدة باللغة العربية حيث يعتبر مصدرًا معتمدًا وحيويًا للمفاهيم والمصطلحات التي تخدم الفئات المستهدفة والمبتكرين والباحثين وغيرهم.

تم اعتماد ترجمة هذه المصطلحات من قبل معهد دراسات الترجمة في جامعة حمد بن خليفة.

للإطلاع على القاموس تفضلوا بزيارة
glossary.mada.org.qa

التكنولوجيا المساعدة والصحة العقلية

حمد السناوي ،
مستشفى جامعة السلطان قابوس،
مسقط، عمان.
senawi@squ.edu.om

الملخص
تناقش هذه الورقة الاستخدام المحتمل للتكنولوجيا المساعدة في تعزيز الصحة النفسية والرفاهية للمتقدمين في السن الذين يزداد عددهم في العالم العربي. ففي حين أن استخدام التكنولوجيا المساعدة لتلبية الاحتياجات الجسدية كان موجودًا منذ بعض الوقت إلا أن استخدامها في تعزيز الصحة العقلية والرفاهية لا يزال في مراحله الأولى. وتسلط الورقة الضوء على ثبوت فائدة تدخلات التكنولوجيا المساعدة للصحة العقلية للمتقدمين في السن. ومع ذلك، فإن هناك القليل من المنشورات حول استخدام التكنولوجيا المساعدة في العالم العربي، كما قد تعيق بعض الافتراضات التي يتبناها المتخصصون في الرعاية الصحية وصول المتقدمين في السن إلى هذه البرامج. وتقترح هذه الورقة إدراج موضوع التكنولوجيا المساعدة في المناهج الجامعية للطب والتمريض لمعالجة أي مفاهيم خاطئة وجعل التكنولوجيا أكثر سهولةً في الاستخدام. وتصف المخطوطة أيضًا نوعين محددين من التكنولوجيا المساعدة وهما روبوتات الدردشة التفاعلية (شات بوت) الخاصة بالصحة العقلية وأجهزة تتبع نظام تحديد المواقع العالمي (GPS) وفوائدها المحتملة للمتقدمين في السن.

الكلمات المفتاحية
التكنولوجيا المساعدة، المتقدمين في السن.

المقدمة

يتزايد عدد السكان المتقدمين في السن في جميع أنحاء العالم ولا يشكل الشرق الأوسط استثناءً في هذا السياق (Rudnicka et al., 2020). وغالبًا ما تُعزى هذه الزيادة إلى التحسينات في الرعاية الصحية والرعاية الاجتماعية. فوفقًا لتقرير نشرته الأمم المتحدة في عام 2017 من المتوقع أن يرتفع عدد سكان العالم العربي من 281 مليونًا في عام 2000 إلى 659 مليونًا في عام 2050 أو من 6.02 في المائة إلى 15.2 في المائة من سكان العالم. أي أن هذ التعداد سيزيد بنسبة 60% على مدى 35 عامًا من 2015 إلى 2050. وتفرض هذه الزيادة المزيد من الحاجة لإنشاء خدمات متخصصة تلبي احتياجات الرعاية الصحية والاجتماعية للمتقدمين في السن (GBD 2019 Dementia Forecasting Collaborators, 2022).

التكنولوجيا المساعدة والصحة العقلية

تشير التكنولوجيا المساعدة إلى أي منتجات أو معدات تعزز أي أنشطة يومية للأشخاص ذوي الإعاقة والمتقدمين في السن، ويمكن لهذه التكنولوجيا أن تمنع أو تعوض أو تخفف من الإعاقة أو العجز الوظيفي أو الحرمان وتحسين الاستقلالية وجودة الحياة (Shanmugam & Marimuthu, 2021). وتُستخدم التكنولوجيا المساعدة في مجال الرعاية الصحية للحفاظ على أداء الأفراد واستقلاليتهم أو تحسينهما مما يعزز رفاهيتهم في نهاية المطاف. ويشمل ذلك أجهزة السمع والكراسي المتحركة ووسائل الاتصال والنظارات والأطراف الاصطناعية ومنظمات الأدوية ومساعدات الذاكرة.

وفي حين أنه قد مضى بعض الوقت على استخدام التكنولوجيا المساعدة في تلبية الاحتياجات الجسدية، إلا أن استخدامها في تعزيز الصحة العقلية والرفاهية لا يزال في مراحله الأولى (Scoglio et al., 2019). ويمكن أن يُعزى ذلك إلى بعض الافتراضات التي يتبناها بعض أعضاء فريق الرعاية الصحية مثل أن "المتقدمين في السن يخشون التكنولوجيا ولا يرغبون في تعلم كيفية استخدامها" أو "لن يكون المتقدمون في السن على دراية بالإنترنت ولذلك فإنه من غير المجدي تعليمهم". وإذا لم يتم معالجة ووضع حد لمثل هذه الافتراضات فإنها قد تتسبب في حرمان المتقدمين في السن من النفاذ إلى برامج التكنولوجيا المساعدة القائمة على الإنترنت.

تتضمن عملية الشيخوخة تغييرات في الفهم والإدراك والوظيفة الجسدية التي يمكن أن تضعف قدرة الشخص على معالجة المعلومات (Uddin, 2021). الأمر الذي يؤثر في النهاية على قدرة المتقدم في السن على التواصل بشكل فعال مع الآخرين. ومن المرجح أن يعاني المتقدمون في السن الذين يعيشون بمفردهم من العزلة والوحدة. ويمكن أن تساعد التكنولوجيا المساعدة المتقدمين في السن على البقاء مستقلين وأكثر انخراطًا في المجتمع لأطول فترة ممكنة (Moyle, 2019). كما أن هناك المزيد من المنتجات المتخصصة لتعزيز الصحة العقلية والرفاهية للأشخاص من جميع الأعمار والتي يمكن أن يستخدمها المتقدمون في السن. فقد ثبت وفقًا لبحث حديث أن تدخلات التكنولوجيا المساعدة تفيد الصحة العقلية للمتقدمين في السن على وجه التحديد في حالات مثل الاكتئاب والقلق وحتى الخرف. وقد أصبحت تطبيقات الهواتف الذكية التي تستخدم العلاج المعرفي السلوكي شائعة جدًا وسهلة الاستخدام. وتقدم هذه التطبيقات نصائح يومية حول إدارة أعراض الاكتئاب الخفيفة إلى المتوسطة وتشجع الأفراد على تبني أسلوب حياة صحي والحفاظ عليه (Kruse et al., 2020). ويقترح بحث (Cotton et al.) أن استخدام المتقاعدين للكمبيوتر يمكن أن يقلل من خطر الإصابة بالاكتئاب بأكثر من 30٪. ويلاحظ أن أهم الفوائد لم تأت من نوع نشاط الإنترنت (مثل التسوق والبريد الإلكتروني) بل من القدرة على التواصل والحصول على المعلومات المطلوبة (Scoglio et al., 2019).

الوضع في العالم العربي

يشهد الشرق الأوسط زيادة كبيرة في عدد المتقدمين في السن مع ارتفاع مماثل في انتشار حالات الصحة العقلية. وتهدف المراجعة المنهجية إلى تقييم الأدبيات الموجودة حول استخدام التكنولوجيا المساعدة في رعاية الصحة العقلية للمتقدمين في السن في الشرق الأوسط حيث وجدت 22 دراسة أجريت في بلدان مختلفة مثل إيران والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة. وقد بحثت هذه الدراسات في أنواع مختلفة من التكنولوجيا المساعدة مثل التطبيب عن بعد وتطبيقات الأجهزة المحمولة والواقع الافتراضي (Pedrozo Campos Antunes et al., 2019). وتشير النتائج إلى أنه يمكن للتكنولوجيا المساعدة أن تحسن نتائج الصحة العقلية للمتقدمين في السن في الشرق الأوسط. فقد ثبت على سبيل المثال أن التطبيب عن بعد يزيد من الوصول إلى خدمات الصحة العقلية ويقلل من وصمة العار ويحسن جودة الرعاية. كما ثبت أن تطبيقات الأجهزة المحمولة قد تكون فعالة في إدارة أعراض الاكتئاب والقلق. وتبين أن الواقع الافتراضي يقلل من التوتر ويحسن الوظيفة المعرفية للمتقدمين في السن. ومع ذلك فإن تبني التكنولوجيا المساعدة يواجه تحديات مختلفة تتعلق بالمواقف الثقافية ونقص الموارد ومحدودية الوعي بالحلول التكنولوجية المتاحة وتشمل العقبات الأخرى القدرة على تحمل تكاليف أجهزة الكمبيوتر والهواتف الذكية من قبل بعض المتقدمين في السن في البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل.كما قد يتخذ بعض أفراد الأسرة والأشخاص العاملين في مجال الصحة العقلية للمتقدمين في السن مواقف سلبية تجاه استخدامهم للإنترنت مما قد يعيق التقدم في هذا المجال من حيث

إدخال التكنولوجيا أو جعلها أكثر سهولة في الاستخدام لغير الناطقين باللغة الإنجليزية .
ينظر بعض العاملين في مجال الرعاية الصحية إلى التكنولوجيا المساعدة باعتبارها تهديدًا لممارسات الرعاية التقليدية التي قد تعيق اعتماد هذه التكنولوجيا في عياداتهم. ويمكن معالجة هذه العقبات من خلال إدخال موضوع التكنولوجيا المساعدة في المناهج الجامعية للطب والتمريض. الأمر الذي سيساعد في معالجة أي مفاهيم خاطئة وتعريف الطلاب بالاستخدام المحتمل للتكنولوجيا المساعدة. كما تقتصر معظم التطبيقات الموضحة أعلاه على اللغة الإنجليزية لذا لا يستطيع المتحدثون باللغات الأخرى الذين لا يجيدون الإنجليزية استخدامها على نطاق واسع. ومن هنا كان من الضروري البدء في العمل على تطبيق يستخدم لغة أخرى ويجعل التطبيق وثيق الصلة بالثقافة. وهكذا فإن تمكين المتقدمين في السن من استخدام أجهزة الكمبيوتر والهواتف الذكية من خلال جعلها ميسورة التكلفة ومتاحة للأشخاص ذوي الإعاقة البصرية وإجراء جلسات تدريبية من شأنه أن يحفز استخدامهم للتكنولوجيا. ونذكر فيما يلي ملخصاً لأنواع التكنولوجيا المساعدة المستخدمة لتوفير رعاية الصحة العقلية للمتقدمين في السن.

روبوتات المحادثة التفاعلية للصحة العقلية

إنها أنواع من الخدمات المستندة إلى الذكاء الاصطناعي عبر الإنترنت والتي يمكنك استخدامها عبر مواقع الويب أو تطبيقات الأجهزة المحمولة. حيث يكتب المستخدم أسئلته وتعليقاته في مربع نص ويستجيب "الروبوت" له على الفور تقريبًا. ويقوم الروبوت بعمل مماثل للمعالج أو المدرب على الرغم من أنه يتم تشغيله بواسطة كمبيوتر يتواصل بطريقة ودية تجعل من السهل التواصل معه. ويمكن أن تقدم روبوتات المحادثة الخاصة بالصحة العقلية الدعم والمشورة للأشخاص الذين يعانون من ضغوط نفسية خفيفة إلى متوسطة (Assessing the Usability of a Chatbot for Mental Health Care — Ulster University, n.d.). كما يمكنهم تتبع ردود المستخدمين بمرور الوقت وتقديم نصائح لإدارة أعراض القلق والمزاج الحزين. وعندما يجد الروبوت أن المستخدم يعاني من أعراض أكثر حدة سيوصي بخدمات الصحة العقلية والخطوط الساخنة ومجموعات الدعم القريبة.

تطبيقات الهاتف الذكي القائمة على العلاج النفسي

أظهرت الأبحاث الحديثة أن تدخلات التكنولوجية المساعدة أثبتت أنها تفيد الصحة العقلية للمتقدمين في السن وتحديداً في حالات مثل الاكتئاب والقلق وحتى الخرف. وأصبحت تطبيقات الهواتف الذكية التي تستخدم العلاج السلوكي المعرفي شائعة جدًا وسهلة الاستخدام. حيث تقدم هذه التطبيقات نصائح يومية حول إدارة أعراض الاكتئاب الخفيفة إلى المتوسطة وتشجع الأفراد على تبني أسلوب حياة صحي والحفاظ عليه. ويقترح البحث الذي أجراه (Cotton et al.) أن استخدام المتقاعدين للكمبيوتر يمكن أن يقلل من خطر الإصابة بالاكتئاب بأكثر من 30٪. ولم تأت أهم الفوائد من نوع نشاط الإنترنت (مثل التسوق والبريد الإلكتروني) ولكن من القدرة على التواصل والحصول على المعلومات المطلوبة.

أجهزة التعقب عبر نظام تحديد المواقع العالمي

الخرف هو مجموعة من الاضطرابات المعرفية التي تصيب المتقدمين في السن عادة وتضعف ذاكرتهم وسلوكهم الاجتماعي وكل الوظائف. ومع تقدم هذا المرض يخرج الشخص المصاب بالخرف من منزله ويجد صعوبة في العودة. ويُعرف هذا الأمر بالتجول، وهو شائع عند الأشخاص المصابين بمرض الزهايمر والاضطرابات المعرفية الأخرى. الأمر الذي يعرضه لخطر الضياع أو التورط في حادث مروري أو التعرض لظروف الطقس القاسية. إنه أمر مقلق أيضًا لمقدم الرعاية الذي سيقضي الوقت والجهد لتحديد مكان أحبائه المفقودين. وتُلبس أجهزة تتبع نظام تحديد المواقع العالمي (GPS) مثل سوار المعصم أو الساعة وترسل إشعارًا إلى هاتف محمول مسجل لإبلاغ مقدمي الرعاية بموقع أحبائهم. ولا يزال هناك القليل من المخاوف الأخلاقية حول هذه التكنولوجيا خاصة عندما يكون الشخص الذي يجري تعقبه غير قادر على الموافقة على هذا الأمر ولكن الانطباع العام بأن مصلحته تفوق أي قضايا أخلاقية وخاصة عندما يتجول هذا الشخص بشكل متكرر. ومن الممكن توفير هذه التكنولوجيا بتكلفة منخفضة بحيث يمكن أن تكون في متناول الأشخاص من خلفيات اجتماعية واقتصادية منخفضة المستوى.

مساعدات التواصل

تُستخدم تطبيقات الهاتف المحمول مثل "الواتس أب" للتواصل وهي مفيدة في مساعدة المتقدمين في السن على البقاء على اتصال مع الأصدقاء والعائلة. وتوفر الرسائل المسجلة بالصوت خيارًا للأشخاص غير القادرين على كتابة رسالة نصية مما يسهل على الشخص التعبير عن مشاعره. كما توفر تطبيقات الوسائط الاجتماعية الأخرى مثل "فيسبوك" و "إنستجرام" فرصة للشخص لتكوين صداقات افتراضية والتواصل مع الأصدقاء وعائلاتهم. وتسمح التطبيقات الأخرى للشخص بتطوير غرفة خاصة حيث يقوم أفراد الأسرة بمشاركة صورهم مع أحبائهم الذين يعانون من الخرف المبكر واستخدام هذه الصور لتحفيز ذاكرتهم حول الأحداث الماضية ومشاركة اللحظات الجيدة معهم. إن هذه التطبيقات سهلة التصفح وأكثر أمانًا مما يحمي الأشخاص الذين قد يكونون عرضة للاحتيال عبر الإنترنت.

مساعدات الذاكرة

مساعدات الذاكرة هي الأجهزة التي تذكّر الشخص بتناول أدويته أو بحضور موعد معين. وهي مفيدة للغاية للأشخاص الذين يعانون من ضعف الذاكرة ويعتمدون على مقدمي الرعاية لتذكيرهم بالقيام بمهمة معينة، الأمر الذي يحافظ على استقلالية الشخص وتقليل العبء على مقدمي الرعاية.

الخاتمة والتوصيات

لقد ثبت أن استخدام التكنولوجيا المساعدة مفيد في تعزيز الصحة العقلية ورفاهية المتقدمين في السن. ومع ذلك لا يزال استخدامها في العالم العربي في مراحله الأولى، إضافة إلى وجود منشورات محدودة حول فوائدها المحتملة. ومن هنا فإن معالجة المفاهيم الخاطئة وإدخال موضوع التكنولوجيا المساعدة في المناهج الجامعية للطب والتمريض يمكن أن يساعد في جعلها أكثر توفراً وسهولة في الاستخدام للمتقدمين في السن. إن روبوتات الدردشة الخاصة بالصحة العقلية وأجهزة تتبع نظام تحديد المواقع العالمي (GPS) هي أمثلة لأنواع معينة من التكنولوجيا المساعدة التي يمكن استخدامها لتحسين الصحة العقلية ورفاهية المتقدمين في السن. ومن المهم جداً مواصلة استكشاف إمكانات التكنولوجيا المساعدة في تعزيز الصحة النفسية ورفاهية المتقدمين في السن في العالم العربي وخارجه.

المراجع

1. Assessing the Usability of a Chatbot for Mental Health Care—Ulster University. (n.d.). Retrieved May 31, 2023, from https://pure.ulster.ac.uk/en/publications/assessing-the-usability-of-a-chatbot-for-mental-health-care
2. GBD 2019 Dementia Forecasting Collaborators. (2022). Estimation of the global prevalence of dementia in 2019 and forecasted prevalence in 2050: An analysis for the Global Burden of Disease Study 2019. The Lancet. Public Health, 7(2), e105–e125. https://doi.org/10.1016/S2468-2667(21)00249-8
3. Kruse, C. S., Fohn, J., Umunnakwe, G., Patel, K., & Patel, S. (2020). Evaluating the Facilitators, Barriers, and Medical Outcomes Commensurate with the Use of Assistive Technology to Support People with Dementia: A Systematic Review Literature. Healthcare (Basel, Switzerland), 8(3), 278. https://doi.org/10.3390/healthcare8030278
4. Moyle, W. (2019). The promise of technology in the future of dementia care. Nature Reviews. Neurology, 15(6), 353–359. https://doi.org/10.1038/s41582-019-0188-y
5. Nan, Y., Xie, Y., & Hu, Y. (2023). Internet use and depression among Chinese older adults: The mediating effect of interpersonal relationship. Frontiers in Public Health, 11. https://www.frontiersin.org/articles/10.3389/fpubh.2023.1102773
6. Pedrozo Campos Antunes, T., Souza Bulle de Oliveira, A., Hudec, R., Brusque Crocetta, T., Ferreira de Lima Antão, J. Y., de Almeida Barbosa, R. T., Guarnieri, R., Massetti, T., Garner, D. M., & de Abreu, L. C. (2019). Assistive technology for communication of older adults: A systematic review. Aging & Mental Health, 23(4), 417–427. https://doi.org/10.1080/13607863.2018.1426718
7. Rudnicka, E., Napierała, P., Podfigurna, A., M□czekalski, B., Smolarczyk, R., & Grymowicz, M. (2020). The World Health Organization (WHO) approach to healthy ageing. Maturitas, 139, 6–11. https://doi.org/10.1016/j.maturitas.2020.05.018
8. Scoglio, A. A., Reilly, E. D., Gorman, J. A., & Drebing, C. E. (2019). Use of Social Robots in Mental Health and Well-Being Research: Systematic Review. Journal of Medical Internet Research, 21(7), e13322. https://doi.org/10.2196/13322
9. Shanmugam, A. K., & Marimuthu, R. (2021). A Critical Analysis and Review of Assistive Technology. 263–281. https://doi.org/10.1016/B978-0-12-822271-3.00001-3
10. Uddin, L. Q. (2021). Cognitive and behavioural flexibility: Neural mechanisms and clinical considerations. Nature Reviews Neuroscience, 22(3), Article 3. https://doi.org/10.1038/s41583-021-00428-w

أهمية سياسات النفاذ الرقمي في تعزيز الشمولية والتنوع

مريم الجابر،
مركز مدى، الدوحة،
صندوق بريد 24230، قطر
maljabir@mada.org.qa

الملخص
من المهم مع التقدم التكنولوجي في العالم اليوم أن يكون لديك سياسات يمكن أن توجه وتوفر خارطة طريق واضحة ليتبعها الجميع لا سيما في مجال النفاذ الرقمي. ويرجع ذلك إلى أهمية النفاذ الرقمي من حيث الشمولية والتنوع فضلاً عن الفوائد الرئيسية التي يقدمها لجميع المجتمعات. وتشمل هذه الأهمية على سبيل المثال لا الحصر الوفاء بالالتزامات القانونية والوصول إلى جمهور أكبر. وتوضح هذه المقالة أهمية وجود سياسات إمكانية النفاذ الرقمي وكيف يفيد تنفيذ هذه السياسات الجميع بما في ذلك الأشخاص ذوي الإعاقة.

الكلمات المفتاحية
النفاذ الرقمي، السياسة، الإعاقات.

المقدمة
ماذا تفعل عندما تكون التكنولوجيا التي من المفترض أن تجعل حياتك أسهل الأمور أكثر صعوبة بدلاً من ذلك؟ هل تشعر أنه من العدل أن يستمر الأشخاص ذوو الإعاقة في مواجهة الصعوبات في الحصول على المنتجات والخدمات الأساسية في عصر الرقمنة هذا؟ على مدى السنوات القليلة الماضية كان هناك طلب متزايد من الناس للنفاذ إلى المعلومات والخدمات الرقمية واستخدامها. ويرجع هذا التحول إلى حد كبير إلى أن الأنظمة والخدمات الرقمية قد غيرت طريقة عيشنا وعملنا وتواصلنا وأصبحت جزءًا لا يتجزأ من حياتنا اليومية. ولسوء الحظ لا يزال الأشخاص ذوو الإعاقة يواجهون صعوبات في استخدام الخدمات والاستفادة منها في العديد من البلدان لأن العديد من هذه الخدمات والمنتجات لم يتم تصميمها مع مراعاة إمكانية النفاذ. فعلى سبيل المثال، يمكن أن يؤدي تباين الألوان الضعيف وعدم وجود نص بديل إلى صعوبة النفاذ إلى موقع الويب بالنسبة لضعاف البصر. كما قد يتعذر على الأشخاص الصم أو ضعاف السمع استخدام مقطع فيديو بدون تسميات توضيحية. وقد يواجه الأشخاص الذين يعانون من إعاقات معرفية صعوبات في فهم المعلومات المعقدة أو التنقل في واجهات معقدة وبالتالي قد يواجه الشخص الذي يعاني من إعاقة في التعلم صعوبة في فهم التعليمات الموجودة على موقع ويب أو إكمال النماذج. وتجدر الإشارة هنا إلى أن هذه ليست سوى أمثلة قليلة على الصعوبات التي قد يواجهها الأشخاص ذوو الإعاقة عند محاولتهم استخدام المنتجات أو الخدمات الرقمية.

يعاني اليوم ما يقدر بنحو 1.3 مليار شخص أو 16 ٪ من سكان العالم من إعاقة كبيرة (World Health Organization, 2023). وبالنظر إلى العدد الكبير من الأشخاص ذوي الإعاقة فإن هناك حاجة ماسة لوضع سياسات من شأنها أن تدعمهم وتضمن حماية حقوقهم. إن مفهوم إمكانية / سهولة النفاذ هو مصطلح يشير إلى مدى قابلية منتج أو جهاز أو خدمة أو بيئة ما للاستخدام من قبل أكبر عدد ممكن من الأشخاص. ويمكن النظر إليه على أنه يعني "القدرة على النفاذ" والاستفادة من نظام أو كيان ما. وغالبًا ما يركز هذا المفهوم على الأشخاص ذوي الإعاقة أو الاحتياجات الخاصة (قاموس مدى لمصطلحات النفاذ الرقمي والتكنولوجيا المساعدة). وتركز إمكانية النفاذ الرقمي على النفاذ إلى المنتجات والموارد والخدمات التكنولوجية التي تشمل الأجهزة والبرامج. ويعد الهدف الأساسي من النفاذ الرقمي هو توفير النفاذ العادل إلى أنواع متنوعة من الموارد الرقمية لأوسع نطاق من الأشخاص بما في ذلك ذوي الإعاقة (Sharma et al., 2019). وتشمل هذه الموارد الرقمية مجموعة واسعة من الأنظمة والخدمات مثل مواقع الويب

والبرامج وتطبيقات الهاتف المحمول والمنصات الإلكترونية والبرامج والوثائق الإلكترونية. ومن المهم أن ندرك أن إمكانية النفاذ الرقمي تتعلق بمجموعة متنوعة من الإعاقات بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر الإعاقات السمعية والمعرفية والجسدية والكلامية والبصرية بالإضافة إلى القيود المتعلقة بالعمر التي قد تعوق أو تقلل من قدرة الفرد على الاستخدام الفعال للأنظمة والخدمات الرقمية (Web Accessibility Initiative, 2022).

سيضمن وضع السياسات بشكل عام الاتساق والإنصاف إلى جانب الامتثال للوائح ذات الصلة وأفضل الممارسات، في حين تضمن سياسات إمكانية النفاذ إتاحة المحتوى الرقمي والخدمات والحلول التكنولوجية لجميع الأشخاص بمن فيهم ذوي الإعاقة. وتعتبر هذه السياسات مهمة بشكل خاص في هذا العصر حيث يتم تقديم العديد من المنتجات والخدمات عبر القنوات الرقمية مثل تطبيقات الهاتف المحمول أو مواقع الويب. فعندما نأخذ في الحسبان الصعوبات التي يواجهها العديد من الأشخاص ذوي الإعاقة في النفاذ إلى المحتوى الرقمي ما يؤدي إلى شعورهم بالإقصاء والإحباط، تأتي سياسات النفاذ الرقمي لضمان حصول الجميع بغض النظر عن قدراتهم على المساواة في النفاذ إلى المحتويات والخدمات الرقمية.

سنقدم في الجزء الأول من هذا المقال لمحة عامة عن أهمية سياسات النفاذ الرقمي وخاصة من حيث الشمول والتنوع وأخيرًا الاتجاهات المستقبلية المحتملة.

أهمية النفاذ الرقمي

النفاذ للجميع

تنتشر التكنولوجيا الرقمية في كل مكان في عالم اليوم ولهذا السبب تعد سياسات إمكانية النفاذ الرقمي ضرورية لتعزيز الشمولية والتنوع. حيث تضمن هذه السياسات أن الموارد الرقمية مثل مواقع الويب وتطبيقات الهاتف المحمول والأدوات الرقمية الأخرى قابلة للنفاذ من قبل الجميع بغض النظر عن قدراتهم أو ظروفهم. وتتمثل إحدى مزايا تنفيذ هذه السياسات في أنها تضمن المساواة في النفاذ إلى الموارد الرقمية لجميع الأفراد.

تُعرِّف الأمم المتحدة "النفاذ للجميع" على أنه أهمية ضمان إتاحة الاتصالات والخدمات الرقمية للجميع بغض النظر عن العمر أو الجنس أو القدرة أو الموقع. وبالتالي ومن أجل خلق عالم رقمي شامل ومتنوع فإنه من الأهمية بمكان أن يقوم المشرعون وصانعو السياسات ومقدمو تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وأصحاب المصلحة الآخرون بتنفيذ تدابير النفاذ في جميع البلدان. ويمكننا من خلال القيام بذلك ضمان حصول الجميع على فرص متساوية للنفاذ إلى الموارد الرقمية مما يؤدي إلى تعزيز إمكانية النفاذ الرقمي للجميع.

تلبية الالتزامات القانونية

تعد سياسات النفاذ الرقمي مهمة للغاية لأنها تضمن الالتزام بالمتطلبات القانونية. وقد سنت العديد من البلدان تشريعات لضمان إمكانية النفاذ الرقمي للأشخاص ذوي الإعاقة بما في ذلك الولايات المتحدة وكندا والدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. فعلى سبيل المثال يتطلب قانون الأمريكيين ذوي الإعاقة من الكيانات العامة والخاصة في الولايات المتحدة توفير نفاذ متساو إلى السلع والخدمات والمعلومات بما في ذلك المحتوى الرقمي (Americans with Disabilities Act, 2023). ويمكن أن يؤدي عدم الامتثال لهذا القانون إلى عقوبات قانونية والإضرار بالسمعة. وفي نفس السياق يتطلب القسم 508 من قانون إعادة التأهيل من الوكالات الفيدرالية أن تجعل تكنولوجيا المعلومات والإلكترونيات الخاصة بها قابلة للنفاذ والاستخدام من قبل الاشخاص ذوي الإعاقة (Section 508, 2022). وبالمثل أطلقت دولة قطر سياسة تضمن النفاذ العادل إلى التكنولوجيا للأشخاص ذوي الإعاقة في الدولة (Ministry of Transport and Communications, 2011). ويشار إلى هذه السياسة باسم سياسة قطر لسهولة النفاذ الرقمي التي تم تحديثها في عام 2023. وهي تركز على مجموعة واسعة من قضايا النفاذ الرقمي بما في ذلك تلك المتعلقة بالمواقع الإلكترونية وخدمات الاتصالات والهواتف وأجهزة الصراف الآلي والخدمات الحكومية والنفاذ إلى التكنولوجيا المساعدة والمحتوى الرقمي. ولا يؤدي جعل المحتوى الرقمي في متناول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى تجنب التداعيات القانونية فحسب مثل الدعاوى القضائية والغرامات ولكنه يعزز أيضًا ثقافة التنوع والشمولية. ولذلك فإنه يمكن لصانعي السياسات

وصناع القرار الرجوع إلى بوابة مدى للسياسات (بوابة مدى لسياسات النفاذ الرقمي) التي توفر معلومات عن القوانين واللوائح ذات الصلة من مصادر محلية وإقليمية وعالمية لضمان الامتثال للالتزامات القانونية.

الوصول إلى جمهور أوسع

بما أن نسبة كبيرة من سكان العالم لديهم شكل من أشكال الإعاقة، فمن المنطقي فقط من منظور تسويقي اعتماد سياسات رقمية تمكن الأشخاص ذوي الإعاقة من استخدام المنتجات والخدمات والاستفادة منها. وسيؤدي هذا بالفعل إلى جعل فرق التسويق فعالة حقًا في حملاتهم لأنها ستصل إلى جميع الجمهور المستهدف. وسيؤدي القيام بذلك إلى زيادة المبيعات والإيرادات نظرًا لأن مثل هذا الإجراء سيشمل مجموعة كبيرة من مجتمعاتنا. ليس هذا فحسب، فعندما يعطي أصحاب الأعمال والمؤسسات وغيرهم الأولوية للشمول والتنوع سيتمكنون من تحسين منتجاتهم وخدماتهم لتلبية جمهور متنوع بشكل أفضل مما سيزيد في النهاية من مشاركة هؤلاء الجماهير وولائهم وصولاً إلى زيادة التوسع والنجاح.

تجربة مستخدم أفضل

يمتد مفهوم التجربة إلى ما هو أبعد من مجرد امتلاك جهاز أو موقع ويب أو تطبيق ليشمل جميع جوانب كيفية إدراكك للعالم والتفاعل مع الآخرين والتفاعل مع الخدمات أو الأنظمة التكنولوجية. إن التجربة في جوهرها هي نظام شامل. ويشير مصطلح "تجربة المستخدم" إلى تصورات الشخص وردود فعله نتيجة استخدام أو توقع استخدام منتج أو نظام أو خدمة (International Organization for Standardization, 2010). وترتبط تجربة المستخدم في الواقع بإمكانية النفاذ بطريقة ما. حيث يمكن أن تعزز ميزات إمكانية النفاذ بشكل كبير قابلية الاستخدام والرضا عن منتج أو خدمة ما لمجموعة كبيرة من الأشخاص. أي أن تصميم نظام أو منتج مع وضع إمكانية النفاذ في الاعتبار يمكن أن يحسن بشكل كبير تجربة المستخدم التصميم الشامل القابل للنفاذ والذي يشير إلى تصميم المنتجات والبيئات القابلة للنفاذ لأكبر عدد من الأشخاص دون الحاجة إلى التكيف أو التصميم المتخصص. (Persson et al., 2014). ويمكن استخدام المبادئ السبعة التالية للتوسع في هذا المفهوم:

- **الاستخدام العادل:** هذا التصميم مفيد وقابل للتسويق لمجموعة متنوعة من الأفراد بقدرات متفاوتة.
- **المرونة في الاستخدام:** يناسب هذا التصميم مجموعة واسعة من التفضيلات والقدرات الفردية.
- **استخدام بسيط وبديهي:** من السهل على المستخدم فهم كيفية استخدام التصميم بغض النظر عن خبرته السابقة أو معرفته أو مستوى مهارته.
- **المعلومات الملموسة:** يقوم التصميم بتوصيل المعلومات الضرورية للمستخدم بشكل فعال بغض النظر عن الظروف المحيطة أو مستوى القدرة الحسية للمستخدم.
- **تجنب الخطأ:** يقلل التصميم من احتمالية ارتكاب الأخطاء والإجراءات غير المقصودة.
- **جهد بدني منخفض:** تم تطوير هذا التصميم ليتم استخدامه بكفاءة وراحة وبأقل قدر من التعب.
- **الحجم والمساحة أو النهج والاستخدام:** يضمن هذا التصميم أن الأشياء مصممة لتناسب المستخدم بشكل صحيح بغض النظر عن حجم جسمه أو وضعه أو حركته.

يُعد التصميم الشامل القابل للنفاذ وقابليته للاستخدام مكونات حاسمة لإنشاء مجتمع شامل. وتساعد السياسات في جعل هذا ممكنًا من خلال تعزيز مبادئ التصميم وتطبيقها. ويتوجب على مصممي واجهة المستخدم تضمين إمكانية النفاذ في أعمالهم اليومية لإظهار قدر من التعاطف مع المستخدمين من ذوي الإعاقة. ويتطلب هذا الأمر الاعتراف بأن كل شخص يستخدم الخدمات أو المنتجات بطريقة مختلفة عن الآخرين.

قد يحتاج بعض الأشخاص إلى استخدام التكنولوجيا المساعدة للحصول على الخدمات. ويشار إلى

أي عنصر أو برنامج يساعد الأشخاص ذوي الإعاقة في زيادة قدراتهم الوظيفية أو الحفاظ عليها أو تحسينها باسم التكنولوجيا المساعدة. وتشمل التكنولوجيا المساعدة قارئات الشاشة والمكبرات (Okonji & Ogwezzy, 2018). لنفكر الآن في مثال على دور إمكانية النفاذ في تحسين تجربة المستخدم فالتسميات التوضيحية وتحويل محتوى الفيديو إلى نص لن يفيد الأشخاص الصم أو الذين ذوي الإعاقات السمعية فقط بل سيعزز أيضًا تجربة المستخدم الإجمالية. ويتضح هذا عند النظر إلى كيفية تصرف الأشخاص عندما يشاهدون مقطع فيديو إما في بيئة هادئة أو صاخبة. وعلى وجه التحديد عندما يشاهد الأشخاص مقاطع الفيديو في بيئة هادئة مثل المكتبات فلن يُسمح لهم بمشاهدة الفيديو بحجمه الطبيعي. بل سيتعين عليهم تقليل مستوى الصوت والاعتماد بشكل كبير على التسميات التوضيحية. وبالمثل، فإن الأشخاص الذين يشاهدون مقاطع الفيديو في بيئة صاخبة مثل مراكز التسوق بغض النظر عن مدى زيادة الصوت لن يتمكنوا من السماع وسيضطرون بالتالي إلى الاعتماد بشكل كبير على التسميات التوضيحية. ولذلك لن يؤدي التصميم القابل للنفاذ إلى تحسين قابلية الاستخدام الإجمالية فحسب بل سيساعد أيضًا في الوصول إلى جمهور أكبر نظرًا لأن الخدمات التي تطبق معايير إمكانية النفاذ لها مكانة بارزة في محركات البحث مما يسهل العثور على المنتج.

الخاتمة والتوجهات المستقبلية

نظرًا للعدد الكبير من الأشخاص ذوي الإعاقة في جميع أنحاء العالم فضلاً عن أهمية التكنولوجيا في العصر الحالي، فإن وجود سياسات رقمية لضمان الامتثال أمر ضروري. وتلعب سياسات النفاذ الرقمي دورًا مهمًا في ضمان النفاذ المتكافئ لجميع الأفراد وضمان الالتزام بالمتطلبات القانونية. وسيمكن للمؤسسات وأصحاب الأعمال من خلال تنفيذ هذه السياسات الوصول إلى جمهور أكبر مما يزيد من توسعهم ونجاحهم. وبالإضافة إلى ذلك فإن ضمان السياسات الرقمية يمكن أن يحسن تجربة المستخدم بشكل عام. وبالتالي ونظرًا لأهمية هذه السياسات فإنه من الأهمية بمكان أن تقوم جميع البلدان بتطوير سياسات في هذا المجال أو على الأقل باتباع السياسات الموجودة.

المراجع

1. World Health Organization. (2023). Disability. Retrieved March 12, 2023, from https://www.who.int/news-room/fact-sheets/detail/disability-and-health
2. Mada Accessibility and AT Glossary, https://glossary.mada.org.qa
3. Sharma, T., Legarda, R., & Sharma, S. (2020). Assessing trends of digital divide within digital services in New York city. In Human Interaction and Emerging Technologies: Proceedings of the 1st International Conference on Human Interaction and Emerging Technologies (IHIET 2019), August 22-24, 2019, Nice, France (pp. 682-687). Springer International Publishing.
4. Web Accessibility Initiative. (2022). Introduction to web accessibility. Retrieved March 5, 2023, from https://www.w3.org/WAI/fundamentals/accessibility-intro/.
5. United Nations. (n.d.). Digital inclusion. Retrieved March 6, 2023, from https://www.un.org/techenvoy/sites/www.un.org.techenvoy/files/general/Definition_Digital-Inclusion.pdf
6. The Americans with Disabilities Act. (2023). What is the Americans with Disabilities Act (ADA)?. National network. Retrieved March 6, 2023, from https://adata.org/learn-about-ada
7. Section 508. (2022).IT Accessibility Laws and Policies. Retrieved March 7, 2023, from https://www.section508.gov/manage/laws-and-policies/
8. Ministry of Transport and Communications. (2011). Qatar e-Accessibility Policy. Retrieved, April 5, 2023 from https://mot.gov.qa/sites/default/files/qatar_eaccessibility_policy_en_v4.pdf
9. International Organization for Standardization. (2010). ISO DIS 9241-210:2010. Ergonomics of human-system interaction. Geneva, Switzerland.
10. Persson, H., Åhman, H., Yngling, A. A., & Gulliksen, J. (2014). Universal design, inclusive design, accessible design, design for all: Different concepts—one goal? on the concept of accessibility—historical, methodological and philosophical aspects. Universal Access in the Information Society, 14(4), 505–526. https://doi.org/10.1007/s10209-014-0358-z
11. Okonji, P. E., & Ogwezzy, D. C. (2018). Awareness and barriers to adoption of assistive technologies among visually impaired people in Nigeria. Assistive Technology, 31(4), 209-219
12. Mada ICT Accessibility Policy portal, https://policy.mada.org.qa/

تقييم إمكانية النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المؤسسات العامة القطرية

دور أداة مرصد في تعزيز الشمولية والاستدامة

أشرف عثمان
مركز مدى، الدوحة،
صندوق بريد 24230، قطر
aothman@mada.org.qa

الملخص جعلت التكنولوجيا الدمج الاجتماعي ممكنًا للأشخاص ذوي الإعاقة في جميع أنحاء العالم وذلك لأنها تضمن النفاذ إلى وسائل الإعلام والتعليم والتوظيف من خلال التكنولوجيا المساعدة. ويجب على صانعي القرار لتطوير سياسات وقوانين شاملة فهم منتجات وخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وامتثالها لمتطلبات إمكانية النفاذ الدولية واستخدامها في الدولة. وتستعرض هذه الدراسة أداة "مرصد"، وهي أداة لتقييم الجاهزية الإلكترونية تم تطويرها وتنفيذها من قبل مركز مدى لاكتشاف العوامل التي تؤثر على إمكانية النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للأشخاص ذوي الإعاقة الذين يعيشون في دولة قطر. وتقيس هذه الأداة معدل تبني إمكانية النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على المستوى الوطني وتقدم توصيات لزيادة النفاذ الرقمي للمنصات الرقمية الحكومية وشبه الحكومية. وتستخدم 14 مؤسسة تعليمية وثقافية هذه الأداة. ولتوفير بيئة رقمية شاملة تتماشى مع الاستدامة والهدف 11 من أهداف التنمية المستدامة لجعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة وآمنة ومرنة ومستدامة فإن لدى المؤسسات المشاركة ثغرات كبيرة في البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات يجب التعامل معها. وبناءً على نتائج "مرصد"، كانت المؤسسات الأعضاء على استعداد للاستثمار في إجراء التحسينات. كما يمكن استخدام هذه الطريقة كأساس لدراسات تقييم الجاهزية الإلكترونية لتوفير منتجات وخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات القابلة للنفاذ للأشخاص ذوي الإعاقة والمتقدمين في السن.

الكلمات المفتاحية الدمج والإعاقة، التحول الرقمي، المجتمع الشامل، تقييم الجاهزية الإلكترونية، إمكانية النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، النفاذ الرقمي، معدل تبني السياسة.

المقدمة تنص اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (UNCRPD) على أن توفير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات القابلة للنفاذ هو التزام أساسي لجميع الدول الأطراف (Ferreras et al. 2017). ومن المهم ضمان تلبية احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة بطريقة مستدامة ومساهمة توفير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات القابلة للنفاذ في تحقيق الهدف 11 من أهداف التنمية المستدامة (Oncins 2020). واتخذت دولة قطر خطوات عديدة لجعل التكنولوجيا في متناول الجميع، حيث تحتل المرتبة الأولى عالميًا في مؤشر تقييم حقوق النفاذ الرقمي (مؤشر DARE). وقد تناولت هذه الدراسة قوانين ولوائح الدولة وقدرتها على تنفيذ برامج وسياسات النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (قطر - المبادرة العالمية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات الشاملة، بدون تاريخ). وقد حدد مؤشر تقييم حقوق النفاذ الرقمي في عام 2020، 137 دولة من 182 دولة طرف في اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في ثماني مناطق.

احتلت قطر المرتبة الثانية بين الدول العربية والمرتبة 38 على مستوى العالم في مؤشر جاهزية الشبكة. وتعتبر الفجوة الرقمية التي تشير إلى عدم المساواة في النفاذ إلى التكنولوجيا واستخدامها بين السكان، قضية استدامة ملحة. ومن هذا المنطلق قام مركز مدى بتصميم وتنفيذ معدل تبني النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات "مرصد" لقياس معدل تبني تكنولوجيا المعلومات والاتصالات القابلة للنفاذ ووضع توصيات رئيسية لتحسين النفاذ الرقمي (Othman et al. 2023). وكان مجال التركيز الأساسي الذي يتطلب التعزيز هو تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة من خلال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مجالات التعليم والمجتمع والثقافة بالإضافة إلى قياس التأثير على المتقدمين في السن كهدف غير مباشر. إن "مرصد" هو أداة تركز على معايير النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي تسهل تبني تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من قبل المنظمات والمؤسسات في قطر.

إن قطر ملتزمة بتعظيم استخدام الإنترنت ولديها معدل انتشار للإنترنت يبلغ 94٪ (QATAR'S ICT LANDSCAPE 2019 n.d.). وتناقش هذه الورقة العوامل التي تؤثر على تبني إمكانية النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وأهمية وجود أداة جاهزية رقمية لقياس إمكانية النفاذ الرقمي. وتركز دراستنا على تبني إمكانية النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للأشخاص ذوي الإعاقة والعوامل التي تؤثر على هذا التبني. إن "مرصد" هي أداة تقييم الجاهزية الإلكترونية التي تقيس معدل تبني النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الوطنية وتقدم توصيات رئيسية لتحسين النفاذ الرقمي. ويمكن لها أن تكون بمثابة أساس لدراسات تقييم الجاهزية الرقمية المستقبلية.

مفهوم الجاهزية الإلكترونية وأدوات تقييم الجاهزية الإلكترونية

إن الجاهزية الإلكترونية هي مفهوم يقيس قدرة الدول على المشاركة في الاقتصاد الرقمي والاستفادة من القنوات الرقمية للاتصالات والتجارة والحكومة. كما أنه يعبر عن التقدم النسبي للمجتمع في المجالات الأكثر أهمية لتبني تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتطبيقات الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ويمكن تفسير الجاهزية الإلكترونية على أنها استعداد الدول أو قدرة المنظمات على توفير النفاذ إلى منصات رقمية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات شاملة وقابلة للنفاذ ومناسبة للاستخدام من قبل الأشخاص ذوي الإعاقة. يمكن تصنيف هذا التعريف للجاهزية الرقمية بهدف التأثير على عوامل الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية (Lahiri 2021). وتعد مبادرات وأدوات تقييم الجاهزية الإلكترونية ضرورية للحكومات وصانعي السياسات لفهم حالة البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والنفاذ والخدمات داخل البلد (Metaxiotis, Larios, and Assimakopoulos 2010) تقيس هذه التقييمات جوانب مختلفة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والمجتمع والاقتصاد، ويمكن أن تزود الحكومات وصانعي السياسات بمعلومات حيوية لتطوير استراتيجيات وطنية فعالة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتحسين جوانب محددة من الجاهزية الإلكترونية. ويمكن تحقيق أقصى إمكانات استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من خلال الحصول على درجة عالية من الجاهزية الإلكترونية مما يعكس قدرة الدولة على توفير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات القابلة للنفاذ للسكان وفعالية الإطار القانوني والتنظيمي المنفذ لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتقدم المرتبط بالمشاريع والمبادرات المبنية على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وقد تم تصميم أدوات تقييم الجاهزية الإلكترونية لقياس استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتغلغلها بين المجتمعات والمنظمات والسكان. ويمكن تصنيفها إلى مجتمع إلكتروني واقتصاد إلكتروني مع تركيز المجتمع الإلكتروني على الرعاية الاجتماعية في حين يركز الاقتصاد الإلكتروني على الأعمال التجارية الإلكترونية والتجارة الإلكترونية والبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

كشفت نتائج مؤشر تقييم حقوق النفاذ الرقمي عن الحاجة إلى قياس معدل تبني تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المؤسسات المختلفة في قطر ووضع توصيات لتحسين حالة الشمول الرقمي. ويحتوي العالم الحديث لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات اليوم على أدوات الجاهزية الإلكترونية التي ابتكرتها جهات عالمية لاستخدامها بسهولة في ممارسات التصنيف. وتشمل الأمثلة منشور الحكومة الإلكترونية للأمم المتحدة وتصنيفه من قبل وحدة الاستخبارات الاقتصادية (EIU) ومركز التنمية الدولية (CID) ونتائج الاستعداد الإلكتروني للتعاون الاقتصادي في آسيا والمحيط الهادئ (APEC). كما تستهدف منهجية البنك الدولي لتقييم المعرفة الانتقال إلى المجتمعات القائمة على المعرفة. وتعمل أداة إدارة الأعمال الإلكترونية للمخاطر وإطار عمل موزاييك العالمي لنشر الإنترنت على تقييم قدرات الدولة على الخوض في الأنشطة الاقتصادية الرقمية.

يقوم كل من مؤشر مجتمع المعلومات ومؤشر التكنولوجيا العالمي ومؤشر انتشار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بتقييم قدرة المجتمعات على أن تظل رقمية على الرغم من ديناميكية النظم الاجتماعية والاقتصادية العالمية. ويستهدف دليل تقييم جاهزية التجارة الإلكترونية التابع لمنظمة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ (APEC) الشركات الكبرى التي تقود الاقتصادات الآسيوية الصاعدة. كما أن جميع أدوات تقييم جاهزية الاقتصاد الإلكتروني الثلاثة تركز على استكشاف البنية التحتية الحيوية والتطبيقات الحكومية لأحدث حلول التكنولوجيا لضمان الازدهار الاقتصادي. وقد أدى عدم تغطية أدوات تقييم الجاهزية الإلكترونية للشمول إلى الحاجة إلى معايير إمكانية النفاذ في المنصات الرقمية.

تهدف معظم أدوات تقييم الجاهزية الإلكترونية إلى قياس جوانب مثل صنع السياسات وتأثيرات استراتيجية تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الوطنية (Mutula 2009). ويجب أن يكون صانعو السياسات في طليعة صائغي المبادئ التوجيهية لزيادة تدابير الاستعداد الإلكتروني لتلبية احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة. تزود تقييمات الجاهزية الإلكترونية صانعي السياسات بنموذج للقدرة التنافسية للاقتصاد فيما يتعلق بأداء تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ولكنها لم تؤكد بعد على عوامل الشمول الاجتماعي مثل التحديات التي تواجه الأشخاص ذوي الإعاقة في النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وتتطلب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات القابلة للنفاذ توافر بنية تحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات تغطي معايير إمكانية النفاذ ذات الصلة. وتحتاج الدول إلى تحقيق الاستعداد الإلكتروني الأمثل لتوفير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والخدمات الملائمة ذات الصلة للأشخاص ذوي الإعاقة.

إطار عمل تقييم الجاهزية الإلكترونية "مرصد" من مركز مدى

يستند إطار عمل تقييم الجاهزية الإلكترونية في "مرصد" إلى العوامل المتعلقة بتنفيذ البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والسياسات (Othman et al. 2023). إنه جزء من النظام البيئي "برنامج مدى للابتكار" الذي يهدف إلى زيادة عدد حلول إمكانية النفاذ الرقمي والتكنولوجيا المساعدة المبتكرة (Al-Thani et al. 2019). ويحدد 13 عنصرًا حاسمًا لتقييم الجاهزية الإلكترونية المتعلقة بتنفيذ نظام بيئي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات القابلة للنفاذ استنادًا إلى نتائج بحث (Averweg, 2009). بالإضافة إلى ذلك، فإنه يحدد السياسات والعمليات والمعايير اللازمة لتنفيذ مكونات تقييم الجاهزية الإلكترونية بشكل فعال. وقد تم مؤخراً تضمين عشرة مجالات لمؤشرات النتائج التي ستتأثر بالتوفير الملائم لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الإطار. وتشمل مؤشرات النتائج هذه الويب والتلفزيون والوسائط المتعددة والهواتف المحمولة والكتب الإلكترونية والمحتويات الرقمية وتوافر الإنترنت واستخدامه بين الأشخاص ذوي الإعاقة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات الشاملة للجميع في التعليم وتمكين تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للجميع في التوظيف والحكومة الإلكترونية والمدن الذكية للجميع وتمكين التكنولوجيا المساعدة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات للعيش المستقل ونظم مشتريات السلع والخدمات العامة القابلة للنفاذ من قبل الجميع. وتتم مراقبة الجزء المتعلق بالويب من خلال أداة مدى لرصد وقياس النفاذ إلى الويب (Al Jabor et al. 2021). ونذكر فيما يلي العناصر الثلاثة عشر الحاسمة لتقييم الجاهزية الإلكترونية المتعلقة بإمكانية النفاذ:

- الحكومة: تلعب الحكومة دورًا رئيسيًا في نجاح تبني تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من خلال تمويل تطوير البنية التحتية الوطنية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وصيانتها وتحسينها. ويمكن للاستثمارات الحكومية الاستباقية في تنفيذ وتنظيم البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وخدماتها أن تؤدي إلى اعتماد مبكر ومستويات عالية من الجاهزية الإلكترونية.
- إن السياسات واللوائح ضرورية لتحقيق الاقتصاد الرقمي. فهي تقلل الحواجز مثل التكلفة والنفاذ والقدرة وتوفر فرص عمل متنوعة. ومن الضروري وجود سياسة شاملة لتنسيق ومواءمة اتجاه تكنولوجيا المعلومات والاتصالات عبر جميع القطاعات. بالإضافة إلى ذلك، يجب أن تكون إمكانية النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات متاحة للأشخاص ذوي الإعاقة.
- إن الإنترنت والنفاذ للجميع ضروريان للحصول على خدمات المعلومات والاتصالات وخدمات التجارة الإلكترونية، ويسمح نفاذ جميع الناس للإنترنت باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بشكل أكثر أهمية. كما يعد النفاذ العادل إلى المعلومات والاتصالات والخدمات الحكومية أمرًا ضروريًا للاقتصادات الرقمية.

- تعد صناعات الأجهزة والبرمجيات ضرورية لبناء البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتوفير أحدث الحلول التكنولوجية والمنتجات والخدمات للشركات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الرقمي. وتحتاج أطر السياسات والتنظيم الوطنية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى توفير بيئة أعمال محفزة لتحقيق مستويات عالية من الجاهزية الإلكترونية.
- تقدم صناعات الاتصالات خدمات أساسية لمجتمع واقتصاد قائمين على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فضلاً عن البنية التحتية العالمية للمعلومات.
- مقدمو الخدمات الرقمية: الذين يقدمون الخدمات عبر الإنترنت ويدعمون ميزات التجارة الإلكترونية وضمان تحقيق الإيرادات للاقتصاد الرقمي.
- توفر أنظمة إدارة المعلومات والمعرفة النفاذ إلى المعلومات المناسبة حيث تعد المعرفة ضرورية للأعمال التجارية التقليدية للانتقال إلى الأعمال التجارية الإلكترونية. وتعد أنظمة إدارة المعرفة ضرورية للشركات للعمل بنجاح في اقتصاد قائم على المعرفة. كما تحظى مشاركة المعرفة بتقدير كبير وهي عنصر أساسي في التنافس بين الهيئات العامة.
- تتيح مرافق الأعمال التجارية الإلكترونية والتجارة الإلكترونية للشركات التواصل بشكل فعال من حيث التكلفة والتعامل مع العملاء بشفافية مما يقلل من وقت استجابة العملاء ويزيد من رضاهم.
- إن حقوق الملكية الفكرية ضرورية للشركات الصغيرة والمتوسطة لحماية ابتكاراتها في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومنتجاتها الرقمية مع حماية الحقوق الرقمية وإدارتها في الوقت نفسه.
- يعد كل من رأس المال البشري والمعرفة عاملان مهمان للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة للتنافس في الأسواق الدولية. وتعتمد الاقتصادات الرقمية القائمة على المعرفة على استثمار رأس المال البشري في العاملين في مجال المعرفة لتطوير تصاميم وأفكار وابتكارات جديدة.
- إن البحث والتطوير ضروريان للحكومات والاقتصادات لتشجيع الابتكار وتطوير منتجات وخدمات جديدة. ويتطلب هذا الأمر آليات للتشبيك وتبادل المعرفة فضلاً عن مراكز احتضان أعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وخدمات الدعم.
- التكنولوجيا الناشئة: يجب أن تشارك الدول في تطوير واعتماد التكنولوجيات الناشئة في وقت مبكر لتحسين كفاءتها وجودة منتجاتها وخدماتها. ويتم اليوم استخدام الكتولوجيات الناشئة الحديثة مثل الذكاء الاصطناعي والواقع الافتراضي وسلسلة الكتل (blockchain) وأتمتة العمليات الروبوتية على نطاق واسع.
- يتم استخدام الابتكار وريادة الأعمال لدعم الاقتصاد الرقمي المتنامي ويعتمد نجاح صناعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على مسارات التمويل والوصول إلى المجتمع والأسواق ودعم مقدمي الحلول والسياسات الفعالة وأفضل الممارسات والتعاون وفرص التواصل وقدرات الابتكار والتصميم ووجود قطاع خاص قوي واتخاذ قرارات مستنيرة وتحسين الأداء والقدرة.

الشكل 1.
نظرة عامة على إطار تقييم الجاهزية الإلكترونية

النموذج النظري

تم استخدام أداة الجاهزية الإلكترونية "مرصد" لقياس قدرة مؤسسات الدولة في قطر على توفير منصات رقمية قابلة للنفاذ من قبل الأشخاص ذوي الإعاقة [4]. وتتنوع مجالات التركيز الأساسية لاستخدام الأشخاص ذوي الإعاقة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بين مجالات التعليم والثقافة والمجتمع. وقد اتبعت الدراسة الإطار النظري للنظام الاجتماعي التقني (STS) لفهم العوامل التي تؤثر على تبني إمكانية النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ووضع توصيات لتحسين النفاذ الرقمي للأشخاص ذوي الإعاقة وتقديم توصيات لخلق بيئة رقمية شاملة ومستدامة. وكخطوة أولى، تم عقد العديد من مجموعات التركيز لتوفير معلومات حول المنصات الرقمية للمؤسسة وخدمات الحكومة الإلكترونية ذات الصلة الأكثر استخداماً من قبلهم وتقييم تأثير توفر وصولهم واستخدامهم لها على جودة حياتهم.و تستكشف هذه الدراسة كيف يستخدم الشخص ذو الإعاقة أو سيستخدم المنصات الرقمية الخاصة بالمؤسسة أو/ ويستخدم خدمات الحكومة الإلكترونية المتاحة.

وتقترح الدراسة أن اثنتين من النتائج المحتملة والفورية للتنفيذ غير المناسب لسياسة النفاذ الرقمي هما الجهل بالسياسة وفقدان السيطرة على كيفية تطوير وتحديث المنصات الرقمية. بالإضافة إلى ذلك، هناك عاملان إضافيان قد يؤثران على المشاركة وهما قيود العلاقات العامة وسياسة تكنولوجيا المعلومات التي تم سنها كجزء من حوكمة الشركات وميل الموظفين الفرديين للمشاركة في تنفيذ إرشادات النفاذ الرقمي التي تتجاوز متطلبات الدور الوظيفي المعيارية. ويتم عرض هذا النموذج النظري في الشكل 2.

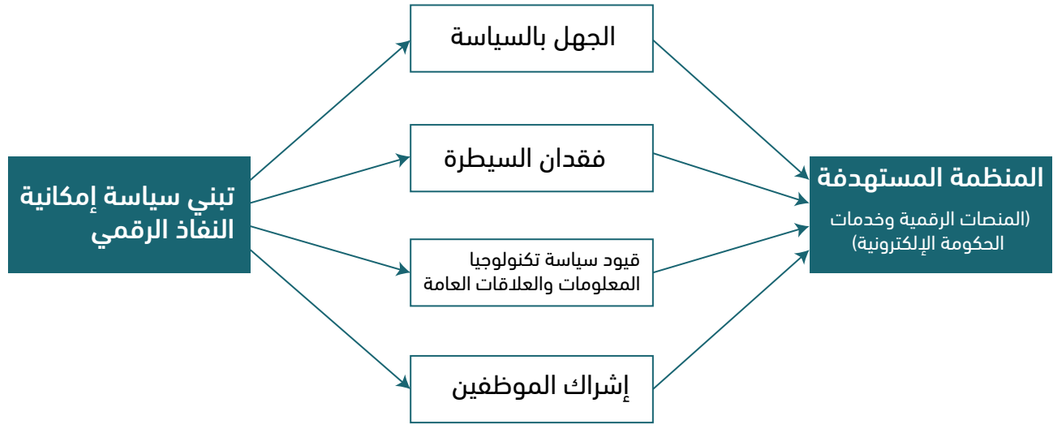

الشكل 2.
نموذج نظري مُكيف قائم على النظرية الاجتماعية التقنية.

استعراض النتائج

سلطت نتائج تطبيق "مرصد" في الربع الثاني من عام 2019 والربع الثاني من عام 2021 في المؤسسات المشاركة الضوء على تحسن حالة إمكانية النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من خلال عكس أعلى الدرجات المسجلة خلال الجولة الثانية من تنفيذ المسح. ويمكن توزيع المؤسسات المشاركة على مجموعتين. حيث تتكون المجموعة الأولى من المؤسسات التي سجلت درجات معادلة أو أعلى من خط الأساس العام خلال الربع الثاني من عام 2019 (الشكل 3). والتي عكست نتائجها أنها ملتزمة بالفعل بتوفير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات القابلة للنفاذ من خلال تنفيذ بعض السياسات والإجراءات ذات الصلة. وقد حصلت المؤسسات المشاركة التي تنتمي إلى هذه المجموعة على درجات أعلى بكثير أثناء تطبيق أداة مرصد في الربع الثاني من عام 2021 ، وبالتالي قدمت جودة متميزة لخدمات النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات داخل المؤسسة.

وتضم المجموعة الثانية المؤسسات التي سجلت درجات أقل بكثير من خط الأساس العام في الربع الثاني من عام 2019 (الشكل 4)، وتشير الدرجات التي حققتها إلى أنه ليس لديها أي سياسات أو إجراءات حالية لتوفير النفاذ الشامل إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ومع ذلك فقد حصلت هذه المؤسسات أيضًا على درجات أعلى نسبيًا خلال الجولة الثانية من التنفيذ في الربع الثاني من عام 2021. وقد حسنت هذه المؤسسات من توفير منصات وخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات القابلة للنفاذ. وبعد تنفيذ الجولة الأولى خلال الربع الثاني من عام 2019 تم تزويد جميع المؤسسات المشاركة بالتوصيات وتدريب الموظفين لتقديم منصات وخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات قابلة للنفاذ. وقد لقيت هذه الأنشطة ردود فعل إيجابية من جميع المؤسسات. ولوحظ أن العوامل الأساسية التي تؤثر على توفير خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات القابلة للنفاذ مؤسسياً هي زيادة الوعي وتلقي المشورة الملائمة بشأن إمكانية النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والمعرفة التقنية بين الموظفين المعنيين لتنفيذ خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الشاملة. كما لوحظ أن العديد من المؤسسات المشاركة في المجموعة 2 كانت على دراية ضعيفة بمفهوم إمكانية النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ولكن هذه المؤسسات اكتسبت الوعي بهذا المفهوم أثناء العمل على تطبيق أداة مرصد مما أدى إلى اهتمامها بتوفير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات القابلة للنفاذ لجميع المستخدمين. وقد تم استكمالها بالمشورة والتدريب التي تم تقديمها لها بعد الجولة الأولية في الربع الثاني من عام 2019 مما أدى إلى تحسين قدرتها على تقديم خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات القابلة للنفاذ.

وقد تبين بناءً على هذه الدراسة أن هناك العديد من العناصر الأساسية الضرورية لتوفير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات القابلة للنفاذ بنجاح. وتشمل هذه العناصر:

- الفهم الواضح لاحتياجات ومتطلبات المستخدمين ذوي الإعاقة: من أجل توفير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات القابلة للنفاذ فإنه من الضروري أن يكون لديك فهم عميق للاحتياجات والمتطلبات المحددة للمستخدمين ذوي الإعاقة. ويمكن أن يشمل ذلك فهم الأنواع المختلفة للإعاقات وكيفية تأثيرها على قدرة الشخص على النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستخدامها بالإضافة إلى التشاور مع المستخدمين ذوي الإعاقة لجمع المدخلات والتعليقات حول تجاربهم واحتياجاتهم؛

- تبني معايير وإرشادات النفاذ: من أجل ضمان قدرة المستخدمين ذوي الإعاقة على النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فإنه من المهم اعتماد معايير وإرشادات النفاذ ذات الصلة والالتزام بها. وتوفر هذه المعايير والمبادئ التوجيهية إطارًا لتصميم وتطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات القابلة للنفاذ، ويمكن أن تساعد في ضمان أن التكنولوجيا قابلة للنفاذ والاستخدام من قبل جميع المستخدمين؛
- التدريب والدعم للمستخدمين ذوي الإعاقة: لا يتعلق توفير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات القابلة للنفاذ بالتكنولوجيا نفسها فحسب، بل يتعلق أيضًا بضمان حصول المستخدمين ذوي الإعاقة على التدريب والدعم اللازمين لاستخدام التكنولوجيا بشكل فعال. ويمكن أن يشمل ذلك توفير التدريب على كيفية استخدام التكنولوجيا وتقديم الدعم المستمر لمساعدة المستخدمين ذوي الإعاقة في التغلب على أي حواجز أو تحديات قد يواجهونها؛
- التقييم والتحسين المستمر: يعد توفير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات القابلة للنفاذ عملية مستمرة. فمن المهم تقييم التكنولوجيا وتحسينها بانتظام لضمان استمرارها في تلبية احتياجات المستخدمين ذوي الإعاقة. ويمكن أن يشمل ذلك إجراء اختبارات المستخدم وجلسات التغذية الراجعة بالإضافة إلى مواكبة أحدث معايير وإرشادات النفاذ لضمان بقاء التكنولوجيا قابلة للنفاذ والاستخدام من قبل جميع المستخدمين.

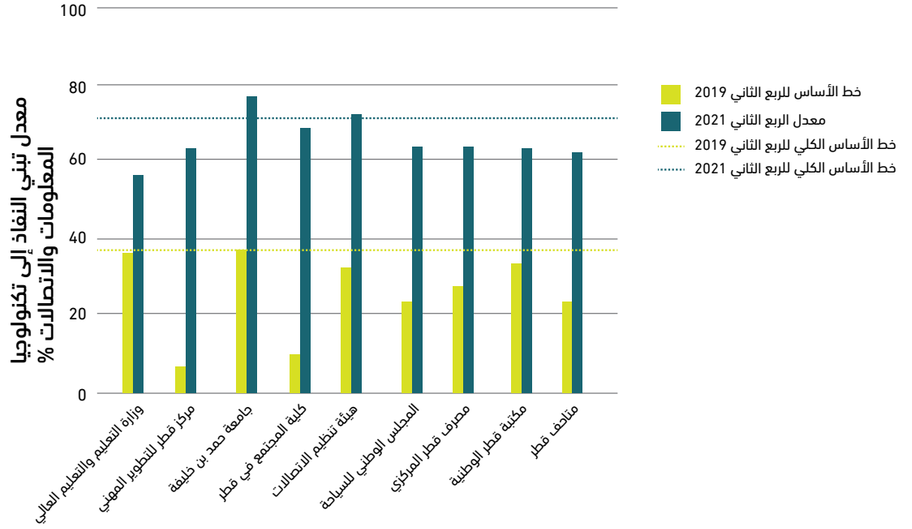

الشكل 3.
المجموعة 1 - المؤسسات المشاركة التي حصلت على درجات أعلى من خط الأساس العام في الربع الثاني من عام 2019 ولديها بالفعل سياسات وإجراءات حالية لتوفير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات القابلة للنفاذ.

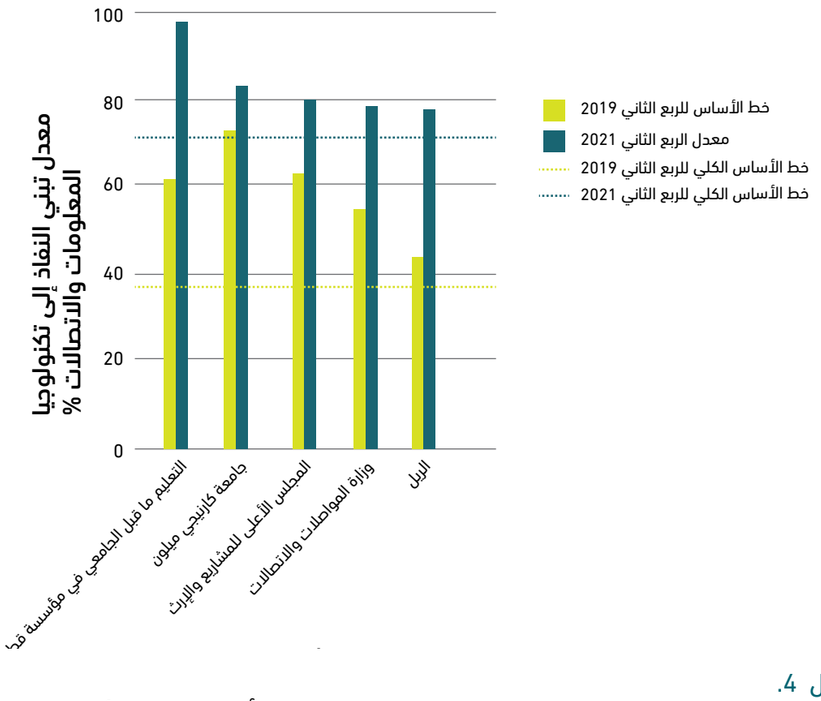

الشكل 4.
المجموعة 2 - المؤسسات المشاركة التي حصلت على درجات أقل من خط الأساس العام في الربع الثاني من عام 2019 ولم يكن لديها سياسات وإجراءات لتوفير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات القابلة للنفاذ.

الخاتمة والتوجهات المستقبلية

تقيس أداة تقييم الجاهزية الإلكترونية "مرصد" استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات القابلة للنفاذ في مختلف المجالات وتحدد الثغرات في البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المؤسسات الحكومية وشبه الحكومية في قطر. وتظهر نتائج التقييم رغبة حقيقية في الاستثمار في تنفيذ التغييرات المطلوبة. وقد أظهرت هذه الأداة فعاليتها في جمع البيانات حول الحالة العامة لإمكانية النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المؤسسات المشاركة. كما زودت صانعي القرار بالمعلومات اللازمة لاتخاذ إجراءات لتحسين إمكانية النفاذ إلى منصات وخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي تديرها. لقد تم تصميم أداة "مرصد" ليتم استخدامها في بيئة يكون فيها النظام البيئي لإمكانية النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مراحله الأولى. حيث أن عدم وجود أداة جاهزية النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يجعل من الصعب على مختلف المؤسسات تقييم المستوى الحالي لإمكانية النفاذ.

ويمكن أن يؤدي ذلك إلى عدم إحراز تقدم في توفير النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتجربة مستخدم دون المستوى الأمثل للأشخاص ذوي الإعاقة. ويقوم مركز مدى بتقديم الدعم اللازم لتمكين المؤسسات في قطر والمنطقة العربية من التحول نحو نظام بيئي رقمي قابل للنفاذ من قبل الجميع. ويمكن أن يؤدي توسيع هذه الدراسة إلى مجالات إضافية إلى تقديم وجهات نظر جديدة حول نتائج البحث.

المراجع

1. Al Jabor, Aljazi Nasser, Fadi Adnan, Mike Park, and Achraf Othman. 2021. 'Mada Web Accessibility Monitor Tool'. In 2021 8th International Conference on ICT & Accessibility (ICTA), , 1–5.
2. Al-Thani, Dena et al. 2019. Mada Innovation Program: A Go-to-Market Ecosystem for Arabic Accessibility Solutions.
3. ———. 2022. Addressing the Digital Gap for the Older Persons and Their Caregivers in the State of Qatar: A Stakeholders' Perspective.
4. Ferreras, Alberto, Rakel Poveda, Manuel Quílez, and Nuria Poll. 2017. 'Improving the Quality of Life of Persons with Intellectual Disabilities Through ICTs'. Studies in Health Technology and Informatics 242: 257–64.
5. Lahiri, Anirban. 2021. 'Emerging Accessibility Solutions for Physical and Mobility Impairments'. Nafath 6(18). https://nafath.mada.org.qa/nafath-article/mcn-18-01-640515/ (June 6, 2023).
6. Metaxiotis, Kostas, Yiannis Larios, and Vassilis Assimakopoulos. 2010. 'Strengthening Governments to Formulate Integrated Digital Strategies'. Technology and Society Magazine, IEEE 29: 54–62.
7. Mutula, Stephen. 2009. 'Digital Economies: SMEs and E-Readiness'. Digital Economies: SMEs and E-Readiness: 1–338.
8. Oncins, Estella. 2020. 'Mapping The European Digital Accessibility Field: The IMPACT Project'. In Proceedings of the 9th International Conference on Software Development and Technologies for Enhancing Accessibility and Fighting Info-Exclusion, Online Portugal: ACM, 33–37. https://dl.acm.org/doi/10.1145/3439231.3440608 (June 6, 2023).
9. Othman, Achraf, Amnah Al Mutawaa, Amani Al Tamimi, and Maha Al Mansouri. 2023. 'Assessing the Readiness of Government and Semi-Government Institutions in Qatar for Inclusive and Sustainable ICT Accessibility: Introducing the MARSAD Tool'. Sustainability 15(4): 3853.
10. 'Qatar - G3ict: The Global Initiative for Inclusive ICTs'. https://g3ict.org/country-profile/qatar (June 1, 2023).
11. 'QATAR'S ICT LANDSCAPE 2019: HOUSEHOLDS AND INDIVIDUALS'. Ministry of Transport. https://www.mot.gov.qa/en/file/documents/qatar%E2%80%99s-ict-landscape-2019-households-and-individuals (June 6, 2023)

إدراكاً من مركز مدى بأهمية المشتريات القابلة للنفاذ ودورها في توفير فرص متساوية لجميع الأفراد، بغض النظر عن قدراتهم أو إعاقاتهم. نحن نؤمن أنه من خلال تضمين معايير إمكانية النفاذ في عمليات واجراءات الشراء ،سنتمكن من تحقيق المتطلبات القانونية بالإضافة إلى تعزيز الشمولية وتحسين تجربة المستخدم وفق أفضل الممارسات والمعايير العالمية.

من هذا المنطلق تم إعداد تقرير أفضل الممارسات في المشتريات القابلة للنفاذ من قبل مركز مدى حيث يوفر إطارا عمليا لتقييم واختيار وشراء السلع والخدمات والمنتجات التكنولوجيه المتماشية مع معايير إمكانية النفاذ.

للاطلاع على التقرير، يرجى زيارة بوابة مدى لسياسات النفاذ الرقمي:
/www.policy.mada.org.qa/en/resources

نحن نشجعكم على الاستفادة من الدليل وتطبيق المعايير في عمليات الشراء الخاصة بكم، و نشر الوعي، حيث تعد مساهمتكم أمرا أساسياً في تمكين الأشخاص ذوي الاعاقة.

معا، يمكننا إحداث تأثير كبير في النهوض بممارسات الشراء وتعزيز الشمولية.

مشهد سياسة النفاذ الرقمي في دولة قطر

آمنة المطوع
مركز مدى، الدوحة،
صندوق بريد 24230، قطر
aalmutawaa@mada.org.qa

الملخص

أصبح ضمان إمكانية النفاذ عنصرًا حاسمًا في تعزيز الشمولية للجميع بما في ذلك الأشخاص ذوي الإعاقة. وقد شهدت دولة قطر تحولاً هائلاً في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الشاملة نحو بناء نظام بيئي يعزز إمكانية النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ويحتضن التنوع بما يتماشى مع اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والتي قامت دولة قطر بالتوقيع والمصادقة عليها. وتبحث هذه المقالة في السياسة الديناميكية والإطار التنظيمي لدولة قطر واستجابتها التكيفية للمشهد المتطور لتكنولوجيا واتجاهات النفاذ الرقمي والنهج الاستباقي الذي تتبعه الدولة لضمان نفاذ الجميع إلى المنصات والخدمات الرقمية.

الكلمات المفتاحية الأشخاص ذوي الإعاقة، إمكانية النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الشاملة، المنصات الرقمية، اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

المقدمة

تعزز سياسة قطر الوطنية لسهولة النفاذ الرقمي التي تعد الوثيقة الأولى من نوعها في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا اعتماد معايير دولية مثل المبادئ التوجيهية للنفاذ إلى الويب (WCAG 2.1) عبر مختلف المنصات الرقمية (مثل مواقع الويب وتطبيقات الهاتف المحمول والأكشاك الرقمية والهواتف العامة والهواتف المحمولة والمحتوى الرقمي) (Qatar National Vision 2030, n.d.). وتحدد هذه السياسة لمطوري الويب ومنشئي المحتوى متطلبات محددة لإمكانية النفاذ لضمان أن منتجاتهم وخدماتهم شاملة وتتوافق مع معايير التصميم الشامل.

لقد خضعت سياسة سهولة النفاذ الرقمي التي تم إطلاقها رسميًا في عام 2011 من قبل وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وتم تحديثها عام 2023 لعملية تشاور واسعة النطاق لتقييم تأثيرها المحتمل على أصحاب المصلحة الرئيسيين بما في ذلك الأشخاص ذوي الإعاقة والمنظمات التي تمثلهم. وقد عملت منذ تنفيذها على تحفيز التقدم في مجال النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مختلف المجالات. ولم يتم الشعور بتأثيرها في قطر فحسب بل في جميع أنحاء المنطقة أيضًا، وقد تم الاعتراف بها على نطاق واسع كأفضل ممارسة في العالم العربي وتميزت بكونها مبادرة رائدة دعمت انطلاقة جهود النفاذ ورسخت مكانة قطر كمدافع رائد عن الشمولية الرقمي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

ونظرًا لدوره القيادي في مجال النفاذ الرقمي في الدولة فقد لعب مركز مدى دورًا مهمًا في دعم تنفيذ السياسة الوطنية والنهوض بها (Mada Assistive Technology Center., n.d.). ومن خلال فهمه الكبير للاتجاهات والتطورات التكنولوجية المتطورة باستمرار والتي تشكل مشهد النفاذ الرقمي في قطر، استخدم مركز مدى بفاعلية خبراته ومعرفته لتقديم رؤى وتوصيات قيمة لتحديث وتعزيز السياسة الحالية.

معالجة الثغرات في إمكانية النفاذ من خلال أحكام السياسة التقدمية

شكل تقييم ونتائج مؤشر تقييم حقوق النفاذ الرقمي (DARE 2020) معياراً قيماً لتحديد المجالات التي كانت هناك حاجة ماسة إلى التحسينات فيها ضمن السياسة (Qatar - G3ict: The Global Initiative for Inclusive ICTs, n.d.) . وتشمل التحسينات الرئيسية التي أدخلت على السياسة مجالات مختلفة نذكر منها: دمج ممارسات المشتريات القابلة للنفاذ ومعالجة إمكانية النفاذ إلى الوسائط المتعددة والوسائط المتعددة وتعزيز توفير الترتيبات التيسيرية المعقولة في التعليم والتوظيف والمجتمع. وقد تم تحديد هذه المواد بعينها في السياسة كمجالات تركيز حاسمة بناءً على تقييم ونتائج مؤشر (DARE) الذي سلط الضوء على الثغرات وأوجه القصور الحالية في هذه المجالات (Qatar - G3ict: The Global Initiative for Inclusive ICTs, n.d.).

إن تحديد هذه المواد كمجالات تركيز رئيسية يوضح الالتزام بمعالجة الثغرات في مشهد السياسات. وكان الهدف من إجراء هذه التحسينات هو ضمان عدم مواجهة الاشخاص ذوي الإعاقة لعوائق تمنعهم من النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أو وسائل الإعلام أو البيئات غير القابلة للنفاذ. وتسعى السياسة من خلال معالجة أوجه القصور هذه إلى إنشاء مجتمع شامل ومنصف ويعزز تكافؤ الفرص للجميع.

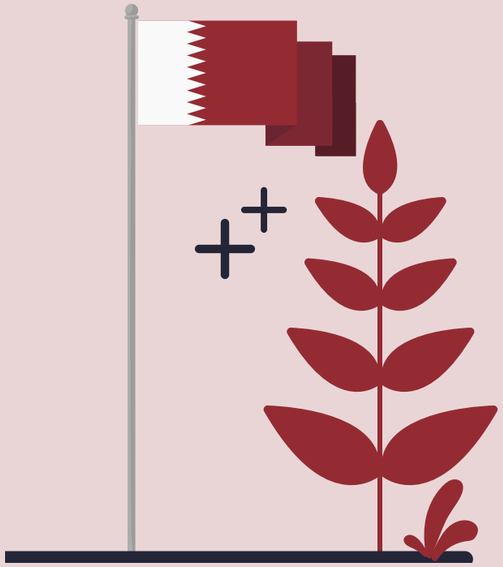

متطلبات المشتريات القابلة للنفاذ

تضمن المشتريات القابلة للنفاذ وفاء منتجات وخدمات وحلول تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي تحصل عليها الحكومات والمنظمات بمعايير إمكانية النفاذ المحددة. ومن خلال مراعاة متطلبات إمكانية النفاذ من المراحل الأولية لعملية المشتريات يتم إزالة العوائق التي يواجهها الاشخاص ذوو الإعاقة بشكل فعال مما يؤدي إلى الحصول على حلول تكنولوجيا المعلومات والاتصالات قابلة للاستخدام من قبل الجميع. ويمثل هذا التحديث خطوة مهمة نحو إنشاء مجتمع أكثر شمولاً.

سيكون لتبني القطاع العام لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات القابلة للنفاذ تأثيرٌ إيجابيٌ كبيرٌ على المشهد الوطني لإمكانية النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مما يؤدي إلى توفير النفاذ الشامل وزيادة فرص التعليم والتوظيف للأشخاص ذوي الإعاقة. ويهدف إدراج متطلبات الشراء القابلة للنفاذ في السياسة إلى تحفيز المصنعين والبائعين في الصناعة للاعتراف بطلب السوق وأهمية إنشاء حلول تتوافق مع معايير إمكانية النفاذ. كما سيكون إنفاذ مثل هذه السياسات بمثابة دافع قوي للصناعة للتركيز على تطوير حلول قابلة للنفاذ منذ المراحل الأولى من للتخطيط لهذه المنتجات. ويعتبر هذا النهج ضروري للنجاح في المستقبل والدمج المستدام للامتثال لمعايير إمكانية النفاذ. وسيوفر الطلب المستمر على سلع وخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات القابلة للنفاذ نتيجة هذه السياسة مزيدًا من الاستقرار للصناعة للاستثمار والمنافسة في تنفيذ وتوفير حلول تكنولوجيا المعلومات والاتصالات القابلة للنفاذ لتلبية احتياجات السوق.

النفاذ إلى الوسائط المتعددة ووسائل الإعلام

تعمل المنصات الرقمية في عالم اليوم المترابط كقنوات حيوية للاتصال والتعليم والتعبير الثقافي. وبالتالي فإن معالجة إمكانية النفاذ إلى الوسائط المتعددة والإعلام في السياسات تحتل مكانة هامة في المشهد الرقمي اليوم لضمان التفاعل الكامل للأشخاص ذوي الإعاقة مع المحتوى الرقمي والاستفادة منه بما في ذلك مقاطع الفيديو والملفات الصوتية والوسائط التفاعلية. وتشمل إرشادات إمكانية النفاذ إلى الوسائط المتعددة جوانب مختلفة لجعل المحتوى الرقمي أكثر شمولاً. ويتضمن ذلك توفير تسميات توضيحية أو ترجمات مصاحبة لمقاطع الفيديو لمساعدة الأشخاص ذوي الإعاقات السمعية وأوصاف صوتية لمساعدة الأشخاص ذوي الإعاقات البصرية وواجهات قابلة للنفاذ للوسائط التفاعلية. وتأخذ هذه الإرشادات بعين الاعتبار الاحتياجات المتنوعة للأشخاص ذوي الإعاقة وتمكنهم من إدراك محتوى الوسائط المتعددة وفهمه والتنقل فيه بشكل فعال.

الترتيبات التيسيرية المعقولة في التعليم والتوظيف والمجتمع

إن تعزيز الترتيبات التيسيرية المعقولة في مجالات التعليم والتوظيف والمجتمع هو تحديث مهم آخر للسياسة وفقًا لتوجيهات اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (UNCRPD/ DISD, n.d). ويوضح هذا الأمر أهمية خلق بيئة شاملة يتمتع فيها الأشخاص ذوو الإعاقة بفرص متساوية في التعليم والتوظيف والمشاركة في المجتمع. وتعني "الترتيبات التيسيرية المعقولة" إجراء التعديلات الضرورية والمتناسبة والملائمة لضمان تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة من خلال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من التمتع بالعيش المستقل وحقوق الإنسان والحريات الأساسية على قدم المساواة مع الجميع.

ويعني هذا الأمر في سياق السياسة الوطنية للنفاذ الرقمي (Qatar E-Accessibility Policy, 2011) أن يتم تشجيع جميع مؤسسات القطاع العام التي توظف أو تقدم خدمات للأشخاص ذوي الإعاقة على توفير ترتيبات تيسيرية وفقًا للمعايير الموضحة في السياسة للطريقة التي يتفاعل بها الأشخاص ذوو الإعاقة مع مواقع الويب أو يستخدمونها ومحتوى الويب للأجهزة المحمولة وخدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية وأجهزة الصراف الآلي ومحطات وأجهزة الخدمة الذاتية العامة حتى يتمكن الأشخاص ذوو الإعاقة من استخدام هذه التكنولوجيا على قدم المساواة مع أقرانهم.

التوقعات المستقبلية حول مشهد النفاذ الرقمي في قطر

من المتوقع في السنوات القادمة أن تواصل قطر الاستثمار في حلول التكنولوجيا المتطورة والسياسات المبتكرة وتحسينات البنية التحتية لتعزيز النفاذ الرقمي لمواطنيها. ومع ذلك، فإنه من الأهمية بمكان التأكد من مواكبة سياسة النفاذ الرقمي للتطورات التكنولوجية وقابليتها للتكيف مع التكنولوجيا والأنظمة الأساسية والأجهزة الجديدة مما يضمن تمتع الأشخاص ذوي الإعاقة بإمكانية النفاذ والاستخدام المتساوي عبر البيئات الرقمية المختلفة.

وتجدر الإشارة إلى أن التقييم والرصد المستمرين لتنفيذ السياسة سيلعبان دورًا حيويًا في تقييم فعاليتها وتحديد أي ثغرات أخرى تتطلب الاهتمام. فمن خلال التحليل المستمر لتأثير ونتائج هذه التحسينات سيتمكن واضعو السياسات من صقل وتعزيز إطار السياسة مما يضمن استجابتها للاحتياجات المتجددة للأشخاص ذوي الإعاقة. كما يعتمد تحقيق الأهداف المنصوص عليها في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (UNCRPD/ DISD, n.d) ، على التنفيذ المبكر للسياسات واللوائح التي تتناول بشكل صريح موضوع النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وبالتالي، فإن العمل على تحقيق إمكانية النفاذ الرقمي وتعزيزها بنشاط على المستوى الوطني هو خطوة أساسية لتحقيق الشمولية وتوفير حق النفاذ إلى المعلومات في إطار الاتفاقية وتعزيز الركائز الثلاث للتنمية المستدامة - التنمية الاقتصادية والتكامل الاجتماعي وحماية البيئة- (المبادئ التوجيهية للنفاذ إلى محتوى الويب ((WCAG 2.1, n.d.) بما يتماشى مع رؤية قطر الوطنية 2030.

الخاتمة

يعكس مشهد سياسة النفاذ الرقمي لدولة قطر التزامًا الشمولية والمساواة في النفاذ إلى الخدمات الرقمية من قبل جميع المواطنين بما في ذلك الأشخاص ذوي الإعاقة. وقد أحرزت قطر من خلال إنشاء الأطر القانونية والتعاون مع أصحاب المصلحة وحملات التوعوية وبرامج التدريب تقدمًا كبيرًا في خلق بيئة قابلة للنفاذ رقميًا وفرضت نفسها كدولة رائدة في مجال النفاذ الرقمي. ويتضح تأثير هذه المبادرات في زيادة إمكانية النفاذ إلى المواقع الإلكترونية والخدمات الحكومية فضلاً عن زيادة الوعي والفهم لمبادئ إمكانية النفاذ بين أصحاب المصلحة مما ساهم في تحقيق قطر للمركز الأول عالميًا وإقليميًا في مؤشر رصد حقوق النفاذ الرقمي (UNCRPD/ DISD, n.d) (Dare 2020). ومع ذلك، وبهدف الحفاظ على مكانتها الرائدة في مجال النفاذ الرقمي يجب على قطر مواصلة تكثيف جهودها ومواكبة أحدث التطورات وأفضل الممارسات في هذا المجال.

المراجع

1. Convention on the Rights of Persons with Disabilities (CRPD) | Division for Inclusive Social Development (DISD). (n.d.). Retrieved June 4, 2023, from https://social.desa.un.org/issues/disability/crpd/convention-on-the-rights-of-persons-with-disabilities-crpd
2. Mada Assistive Technology Center. (n.d.). https://www.mada.org.qa
3. Progress on the Sustainable Development Goals: The gender snapshot 2022. (n.d.). UN Women – Headquarters. Retrieved June 4, 2023, from https://www.unwomen.org/en/digital-library/publications/2022/09/progress-on-the-sustainable-development-goals-the-gender-snapshot-2022
4. Qatar e-Accessibility Policy. (2011). The supreme council of information & communication technology “ictQATAR.”
5. Qatar National Vision 2030. (n.d.). Government Communications Office. Retrieved June 1, 2023, from https://www.gco.gov.qa/en/about-qatar/national-vision2030/
6. Qatar—G3ict: The Global Initiative for Inclusive ICTs. (n.d.). Retrieved June 1, 2023, from https://g3ict.org/country-profile/qatar